تقرير

أدخلت تظاهرات ذكرى الثورة التونسية، الجمعة، انقلاب قيس سعيّد، مرحلة متقدمة من قمع المعارضين، كما وضعتهم في تحدٍ يقتضي منهم التوحد لمواجهته. وكان اللافت في التحركات، أنها الأولى منذ 25 يوليو الماضي، التي ينزل فيها طيف سياسي متنوع إلى الشارع، للغايات نفسها

التصدي لانقلاب سعيّد تيارات مختلفة تجتمع في شارع واحد

وضع سعيّد الأجهزة الأمنية في مواجهة الشعب (الأناضول)

تونس ـ **آدم يوسف**

للحديث تتمة...

الائتلاف السوري ومحاولة استعادة دور مفقود

عيسى سميسم

يقوم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بتغييرات على نظامه الأساسي، وصفها بالجذرية، ومن المفترض أن يتم الإعلان عنها يوم غدٍ الإثنين، علّه يستعيد بعضاً من دوره السياسي.

ويأتي ذلك بعدما تمّ تهميش دور الائتلاف السياسي من قبل كلّ الدول المتدخلة في الشأن السوري، بمن فيها تركيا التي تحتضنه على أراضيها، والتي استبدلت دوره السياسي بتفاهمات مباشرة مع الأطراف الأخرى، وبمسار سياسي من دون أن يكون الائتلاف ممثلاً فيه.

إلا أن من يطلّع على التغييرات التي يزمع الائتلاف القيام بها، يجد أنها لا تعدو كونها محاولة لإعادة هيكلة لجنة العضوية، تتضمن بعض الجرأة في فصل أعضاء لم يعد لهم ممثلون أصلاً. وفتح الباب أمام تنسيب أعضاء جدد يمكن أن يساهموا باستجلاب بعض الشعبية له.

إلا أن الائتلاف، وعلى الرغم من حفاظه على ثوابت الثورة السورية، وعدم قبوله بتنازلات جوهرية تعترف بنظام بشار الأسد، إلا أنه لم يبد أي فعالية سياسية.

كما اقتصرت مواقف الائتلاف السوري خلال السنوات الماضية على التنديد، والاستنكار، أو الإشادة بمواقف الآخرين، الأمر الذي حوّله إلى هيئة هامشية لا دور لها.

قد يكون تغير المزاج الدولي تجاه الوضع في سورية أحد أهم أسباب غياب دور الائتلاف، إلا أن هناك أسباباً كثيرة تتعلق بأداء وبنية هذا الكيان، أدت إلى تراجع حضوره سياسياً وشعبياً.

فعلى مستوى بنية الائتلاف، لعل أهم أسباب تراجعه يعود إلى حفاظه على شخصيات أثبتت فشلها في العمل السياسي، وعدم قدرته على استبدالها بطيف أكثر فعالية، إضافة إلى حالة «الشللية» داخل الائتلاف، وعدم قدرته على إحداث تغييرات جوهرية.

أما على مستوى الأداء، فلعل أهم أسباب الفشل هو العمل على مبدأ ردّ الفعل على أفعال الآخرين، خصوصاً أفعال النظام والدول المتدخلة في سورية، وعدم المبادرة بأفعال أو اتخاذ مواقف تحسب له خلال مسيرته. إضافة إلى أدائه تجاه الشارع المعارض وفق مبدأ برنامج ما يطلبه الجمهور، أي كردود فعل على مطالب بعض الحملات والتظاهرات، وذلك بدلاً من ممارسة دور قيادي للحراك ولجمهور المعارضة.

يضاف إلى كل ذلك محاولات إثبات الذات لدى الائتلاف كلّما قلّ دوره، من خلال الهروب للداخل بمشاريع وأفكار غير ذات جدوى، إضافة إلى انفصاله كجسم سياسي عن الحامل العسكري للمعارضة، وغيرها من الأسباب التي تجعل عمليات هيكلة ترقيعية للائتلاف من دون فائدة.

دخلت تونس يوم الجمعة 14 يناير الحالي (أول من أمس)، مرحلة جديدة في الصراع الدائر بين سلطات الانقلاب والمعارضين لها، أبرز ملامحها توسع جبهة الطيف المناهض لخيارات الرئيس قيس سعيّد، فيما تحوّلت السلطة من التضييق والمنع إلى العنف والقمع المباشر ضد المعارضين. واتهمت أحزاب ونشطاء سياسيون، الرئيس التونسي، باستحضار آلات قمع الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي في مواجهة المعارضين له، الذين تمسكوا أول من أمس باحياء ذكرى الثورة التونسية، من جهته، دفع سعيّد المعارضين له، إلى التجمع تحت خيمة واحدة في عيد الثورة، في الشارع الرمز لإسقاط ديكتاتورية بن علي، شارع الحبيب بورقيبة، كما تسبب في شحذ عزائم رافضي الانقلاب مع المدافعين عن الثورة والمتمسكين بالديمقراطية، للنزول والاحتجاج.

وتعد التظاهرة أول من أمس، الأولى منذ قرارات سعيّد الانقلابية في 25 يوليو/ تموز الماضي، التي ينزل فيها طيف سياسي متنوع إلى الشارع، في المكان نفسه وللغايات والأهداف نفسها، ليتعرض المعارضون باختلاف انتماءاتهم إلى العنف أثناء عملية تفريقهم والتصدي لهم من قبل القوات الأمنية. وجمعت الأزقة المحاذية لشارع الحبيب بورقيبة وسط العاصمة، تيارات سياسية وحزبية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعلى الرغم من خبار بين أنصار حزب العمال اليساري من جهة، والأحزاب الاجتماعية («التيار الديمقراطي والحزب الجمهوري والتكتل من أجل العمل والحريات») من جهة أخرى، وحزب النهضة و«مواطنون ضد الانقلاب» في مكان ثالث، إلا أن إسقاط الانقلاب كان شعاراً موحداً بين المجموعات المتباعدة.

وأكد القيادي في «النهضة»، أحد المضربين عن الطعام رفضاً للانقلاب، العجمي الوريمي، («العربي الجديد»، أن «الانقلابي كشف عن وجهه القمعي من خلال منع تظاهرات الاحتفال بعيد الثورة، وورّط وزارة الداخلية في الاستخدام المفرط للقوة في مواجهة متظاهرين سلميين أرادوا التعبير عن تمسكهم بأهداف الثورة ومكتسباتها ورفضهم للانقلاب وتداعياته». ورأى الوريمي أن سعيّد «كشف عن خوفه من الشارع ومن غضب الشعب الذي يريد التظاهر والاحتفال والاحتجاج». ولفت إلى أن «سعيّد وضع نفسه خارج وقائع الثورة ومجدها، المستمرة على الرغم من الخيبات»، مضيفاً أن «الانقلاب في عزلة سياسية ومأزق حقيقي، بعدما أصبح من يعارضه ليس فقط من رفض إجراءات 25 يوليو عند إعلانها، بل حتى الأطراف التي ساندت سعيّد في البداية ظناً منها أنه يعمل على تصحيح المسار، حتى تبين لها أنه ساع في إرساء حكم فردي استبدادي خارج الأطر الدستورية». وشدد القيادي في «النهضة»، على أن «سعيّد لا يؤمن بدور الأحزاب والمنظمات والأجسام الوسيطة بصفة عامة، وهو ينزع إلى الاستحواذ على جميع السلطات وإخضاع الأجهزة الأمنية والعسكرية لإرادته وسلطته». وأكد الوريمي أنّ «ما حصل في ذكرى الثورة من قمع للاحتفالات باستخدام مفرط للقوة ضد متظاهرين سلميين وعزل، بعد نسفاً لتلك المكاسب، وفضيحة أمام الشعوب المتحضرة والبلدان الديمقراطية». كما أكد أن «المسيرة عمقت الشرخ بين قصر قرطاج وبين الشعب، وأعطت المبرر لقوى المعارضة كي توحد الموقف تجاه الانقلاب وسلطة الأمر الواقع، حتى وإن اختلفت بذكرى الثورة تحت عناوين مختلفة وفي مربعات متعددة».

ويرى مراقبون أن يوم 14 يناير 2022 تحوّل من يوم احتفال إلى يوم أسود في تاريخ تونس ما بعد الثورة، إذ تم استعمال أدوات القمع البوليسي بمختلف أشكالها في وجه المتظاهرين السلميين. وقال المتحدث باسم حزب «حراك تونس الإرادة»، عمر السيفاوي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن «سلطات الانقلاب كشّرت عن أنيابها وكشفت عن آلة القمع، ودخل الصراع أطوارا جديداً من منع المعارضين من ممارسة حقوقهم في التعبير والتظاهر السلمي والاحتجاج، إلى مرحلة القمع الممنهج والعنف المادي لكل المعارضين من دون استثناء حتى من رحبوا في البداية بـ25 يوليو». ورأى السيفاوي أن «14 يناير درساً في وحدة الصف للمعارضين». واعتبر أنه «إذا لم يستخلص المعارضون الدرس بل وعلى الوفاء للثورة والسعي لاستعادة الديمقراطية المسلوبة». وأضاف أن «14 يناير كشف زيف سردية الانقلاب والدعم الشعبي المزعوم، فالشعب يريد ما لا يريده سعيّد، يريد عودة الديمقراطية ورحيل الانقلاب».

من جهته، سجّل القيادي في حزب «قلب تونس»، رفيق عمارة، «انطلاقة جديدة في مقاومة الانقلاب بعد 14 يناير، تتطلب تفكيراً وتدبيراً سياسياً من المعارضة بمستوى ما أبدته الجماهير الشعبية من الوعي والتضامن والالتفاف حول الديمقراطية». ورأى عمارة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنّ «الشارع السياسي والحركة المواطنية عبّرا عن التمسك بالديمقراطية والصلابة في التصدي للانقلاب، على الرغم من التخوين والتخويف والترهيب». وشدّد عمارة على أن «رسائل الجمعة يجب أن يلتقطها المعارضون قبل المساندين، فالشعب الذي نزل لاستعادة الديمقراطية تلبية لنداء الأحزاب وحركات التحرر من الانقلاب، صمد في وجه آلة القمع وقدم المعارضين أن يلتقوا حول برنامج سياسي ومشترك مستقبلي واضح لفترة ما بعد سعيّد». أما ما هو أهم الآن، فهو برأيه «إدارة الاختلاف وحوار بين المعارضة والنقاط رسائل الشعب، وعدم التعويل على سلطة الانقلاب حتى تراجع نفسها وتنقلق صدى الشارع، لأن الانقلاب لا يصغي إلا لنفسه ولرجع صداه، ظاناً أنه يمتلك الحقيقة الكاملة والحق في تقرير مصير الأحرار والحرائر».

ويرى معارضون أنّ سلطات الانقلاب حاولت طمس ذكرى الثورة وتغيير مجرى التاريخ نحو تزييف مسار الديمقراطية، غير أنها أقدمت على تغذية ذاكرة الثوريين واستحضرت المدّ الثوري للشارع الديمقراطي.

وفي هذا الأطار، أكد البرلماني والقيادي في حراك «تونسة من أجل الديمقراطية» سمير ديلو، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن السلطات «فشلت في طمس عبد الثورة بمنع الاحتفالات والتظاهرات، بل على العكس تماماً احتفل الجميع بعيد الثورة ولكن كلّ بطريقته، وبما اعتاد عليه المتظاهرون بشعاراتهم وأهازيجهم وإصرارهم على الاحتجاج السلمي، والطرف المقابل بالغازات المسيّلة للدّموع والهراوات وخراطيم المياه». واعتبر ديلو أنّ «رمزية تمسّك التونسيين بالخروج للاحتفال أو الاحتجاج بمناسبة عيد الثورة، على الرغم من المنع والقمع، هي رمزية مزدوجة: إثبات قوة العزيمة والإصرار على تحدي الغطرسة التي تصرّ على منع التونسيين من الاحتفال بعيد ثورتهم، والتأكيد أن سلطة الأمر الواقع كما فشلت اليوم في مصادرة الجغرافيا بإغلاق شارع الثورة، ستفشل في مصادرة تاريخ الثورة الذي قرّر المنقلب تغييره بإرادته المنفردة».

وحول خطورة التوظيف لمؤسسات الدولة الصلبة، وخصوصاً دفع الجهاز الأمني إلى قمع الشعب، حذّر ديلو من أن «اعتماد سياسة القبضة الأمنية بصدد تقويض ما تمّ بناؤه طيلة السنوات الماضية من محاولات لاستعادة الثقة بين المواطنين ورجال الأمن»، وتابع أن «هذه خطيئة في حق الجهاز الأمني يرتكبها من يزجّ به في معاركه السياسية لتوطيد حكم لا دستوري». أما بالنسبة لمستقبل الانقلاب، فاعتبر ديلو أن «مسيرة الجمعة خطوة كبيرة في اتجاه هدم ما بقي من مشروعية مفترضة لسعيّد بعدما تهاوت الشرعية بتعطيل المؤسسات الدستورية المنتخبة والانقلاب على الدستور الذي أقسم عليه قيس سعيّد ولم يحترمه».

ودانت أحزاب وائتلافات سياسية وشخصيات متعددة الاعتداءات والعنف ضد المحتجين بشكل عشوائي. ودانت حركة «النهضة» بشدة، منع المتظاهرين الرافضين لإجراءات سعيّد من «التعبير بحرية عن آرائهم والاعتداء على الرموز السياسية». ونددت الحركة بـ«تسليط أشكال متنوعة من العنف البوليسي ضد المحتجين كالضرب بالهراوات والرش بخراطيم المياه المضغوطة والمثولة واستعمال الغاز المسيل للدموع». وقال الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي، إن «الاحتجاجات شهدت عنفا يماثل ما كان يمارس خلال نظام الرئيس المعزول زين العابدين بن علي»، مضيفاً في حديث لقناة «الجزيرة»، أن ما شهدته تونس اليوم يدل على «اكتمال الثورة المضادة وعودة الدولة البوليسية». كما دانت تنسيقية الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، في بيان، «الاعتداءات الوحشية والهمجية التي طاولت المتظاهرين وعمليات الاختطاف العشوائي التي طاولت عدداً من مناضليها والاستهداف الممنهج بالعنف لقياداتها ونوابها».

> قيادي في «النهضة»: الانقلاب في عزلة سياسية ومأزق حقيقي
>
> المرزوقي: ما شهدته تونس يدل على اكتمال الثورة المضادة

البحيري بخطر

أكدت المحامية سعيدة العكرمي، زوجة نائب رئيس حركة «النهضة» الموقوف نور الدين البحيري، لـ«العربي الجديد»، أنه في وضع صحي سيئ، مشيرة إلى أنها زارته مساء الجمعة، وطلب منها توقيع وثيقة تخلي مسؤولية المستشفى، الأمر الذي رفضته. وأوضحت أن البحيري يتعمّد عدم أخذ دوائه ومواصلة الإضراب بسبب خوفه من محاولة التصفية، وهو يصر على العودة إلى بيته. وأكدت أن التهم الموجهة إلى زوجها من قبيل المغالطات ولم يتم تقديم أي ملف ضده.

شكوى ضد العنف

نددت أحزاب «التكتل من أجل العمل والحريات» و«الجمهوري» و«التيار الديمقراطي» إلى «القمع الممنهج يوم الجمعة، وبتطويع وزارة الداخلية لخدمة سلطة الانقلاب». وأكدت «عزمها تقديم شكوى إلى النيابة العامة بسبب الاعتداء بالعنف الشديد على المواطنات والمواطنين واختطافهم من دون وجه حق، ضد وزير داخلية الانقلاب». كما دان «محامون لحماية الحقوق والحريات» في بيان «القمع الوحشي تجاه المتظاهرين السلميين».

شرق غرب

إيران والسعودية تعيدان فتح سفارتيهما قريباً

كشف عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، جليل رحيمي جهان آبادي (الصورة)، أمس السبت، في تغريدة عبر «تويتر»، أنه «يتم إحياء العلاقات المهمة بين إيران والسعودية، وأن سفارتي البلدين تستعدان لإعادة فتحهما». وأضاف أن «هذا الأمر ستكون له تداعيات مهمة في الحد من التوترات الإقليمية، وزيادة تماسك العالم الإسلامي».

(الأناضول)

الاتحاد الأفريقي مستعد لدعم التوافق في السودان

أعلن الاتحاد الأفريقي استعداده لدعم التوافق السياسي بين كافة الأطراف السياسية من أجل تحقيق الانتقال السياسي في السودان. جاء ذلك في تصريح للمبعوث الاتحاد إلى السودان، أديوي بانكولي، أمس السبت، عقب لقائه رئيس مجلس السيادة، الفريق عبد الفتاح البرهان في الخرطوم. وسلّم بانكولي البرهان رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي موسى فكي، تتعلق برؤيته حول التطورات السياسية بالسودان وسبل الخروج من الأزمة.

(الأناضول)

حماس تحيّي صمود أهالي النقب

رأت حركة «حماس»، أمس السبت، أن صمود أهالي النقب، جنوبي فلسطين المحتلة، هو أحد نتائج معركة «سيف القدس»، التي جرت في مايو/أيار الماضي. وجاء ذلك في بيان للمتحدث باسم الحركة عبد اللطيف القانوع، تعليقاً على احتجاجات متواصلة لمواطنين عرب بالنقب منذ أيام رفضاً لإجراءات إسرائيلية تمس أراضيهم. وذكر البيان أن «شعبنا الفلسطيني في معركة مفتوحة مع الاحتلال الصهيوني في كل المناطق والمدن والساحات».

(الأناضول)

طائرة حفتر تحط في بن غوريون

ذكر المراسل العسكري لقناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية إيتي بلومنتال، مساء أول من أمس الجمعة، أن طائرة اللواء الليبي المتقاعد خليفة حفتر، حطت في مطار بن غوريون. وذكر أن طائرة حفتر من نوع «بي 4 . ار إم إيه» حطت في مطار بن غوريون آتية من قبرص. وأضاف أنها غادرت بعد ساعتين على توقفها، عائدة إلى قبرص. بذكر أن صحيفة «هارتس» كشفت في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أن طائرة أقلت صدام نجل حفتر حطت أيضاً في مطار بن غوريون آتية من أبوظبي.

(العربي الجديد)

فرنسا: توبيرا مرشحة رئاسية

أعلنت وزيرة العدل الفرنسية السابقة كريستيان توبيرا (الصورة)، أمس السبت، ترشحها بشكل رسمي للانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة في إبريل/نيسان المقبل. وانضمت الوزيرة السابقة رسمياً إلى السباق الرئاسي الفرنسي، بهدف جمع معسكر يساري منقسم، ويضم أصلاً الكثير من المرشحين من جهات مختلفة. وجاء إعلان توبيرا ترشحها، خلال زيارة لها إلى ليون، عاصمة إقليم رون (وسط)، قبل أقل من 3 أشهر من الجولة الأولى للانتخابات.

(الأناضول)

تحليل

أحداث ذكرى الثورة التونسية: منعرج خطير له ما بعده

صلاح الدين الجورشي

ما حدث في الذكرى الـ11 للثورة التونسية، أول من أمس الجمعة، يشكل منعرجاً خطيراً، سيُتتبع بتداعيات مستقبلاً. إذ من أهم الإنجازات التي تمتع بها التونسيون بعد الإطاحة بالدكتاتورية، حصولهم على الحق في التعبير والاحتجاج والتظاهر. وهم يمارسون هذه الحقوق منذ ذلك التاريخ حتى تحوّلت إلى عادة يومية مكتسبة، لا يجادل فيها أحد، واعتقدوا بأنه لم يعد وارداً التجرؤ على سحبها أو تغييرها. لكن ما حدث يوم الجمعة الماضي بدا للجميع أشبه بالمحاولة الصادمة للمس بهذه الحقوق، والعودة بالتونسيين إلى «الدولة ذات اليد الطولى في تأديب مواطنيها» من خلال استعمال القوة المفرطة. وهو ما دفع رئيس الجزب الجمهوري، عصام الشابي، إلى القول إن «النظام لم يبقَ له سوى القمع لفرض إرادته». لهذا «سنقاوم من أجل استعادة الديمقراطية المهددة». ما هي حجة السلطة لتبرير تلك المشاهد الرهيبة التي تناقلتها مختلف شاشات العالم، والتي تظهر مواطنين يتعرضون لمدافع المياه وقذائف الغاز والرصاص الصوتي، وإيقاف العشرات منهم في يوم احتفالهم بعيد ثورتهم؟ تقول الأجهزة الرسمية إن واجب الدولة تنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة العلمية بهدف حماية الجميع من مضاعفات وباء كورونا، بعدما أثبتت المؤشرات أن تونس تشهد موجة جديدة من تفشي الوباء.

دور اللجنة العلمية

في المقابل، تنتقد المعارضة ما تصفه بـ«تسييس» اللجنة العلمية، وتوظيف اقتراحاتها لحرمان التونسيين من الاحتفال بعيد الثورة. هذا العيد الذي قرر الرئيس قيس سعيّد بمفرده أن يلغيه ويمسحه من الذاكرة الوطنية، في محاولة منه لبناء سردية تاريخية خاصة به، وتنسجم مع قناعاته السياسية. وتذكر المعارضة في هذا السياق بأن الرئيس شخصياً خالف الحظر الصحي وأخترق منع التجول في مناسبات عديدة، بدءاً من يوم 25 يوليو/تموز الماضي، الذي أطاح فيه بالبرلمان والحكومة وأوقف العمل بالدستور، واستولى على الدولة بجميع مؤسساتها. هكذا سقطت السردية التي اعتمد عليها أنصار سعيّد منذ انفراده بالسلطة. تعتمد هذه السردية على أن المعركة في تونس تجري بين الرئيس والإسلام السياسي. وهي سردية لقيت رواجاً واسعاً داخل تونس، وحتى خارجها. لكن ما حدث في عيد الثورة كشف أن السلطة وجدت نفسها تواجه شارعاً معبأ بشمل الإسلاميين، وأيضاً الغالبية الساحقة من أحزاب المعارضة، إلى جانب منظمات مجتمع مدني فاعلة ومهمة على الصعيد الرمزي مثل جمعية نساء ديمقراطيات، والمحامون، ورابطة حقوق الإنسان. أمام هذا المشهد المتغير لم يعد يحق لأنصار سعيّد احتزال المواجهة ضد حركة «النهضة» وحلفائها.

لم يعد يحق لأنصار سعيّد اختزال المواجهة ضد «النهضة»

عزلة الرئيس وتصاعد الاحتجاجات

ما أثبتته الوقائع أن عدد الذين يجاهرون بمعارضتهم للرئيس يزدادون يوماً بعد يوم، في حين أن المتمسكين بانحيازهم له في تراجع ملحوظ. هذا من شأنه أن يزيد من عزلة الرئيس، ويقلل من قدرته على تنفيذ الأجندة التي أعلن عنها مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي. لكن من الصعب التوقع بأن يكون لهذا الزخم الاحتجاجي المتصاعد تأثير ملموس على اختيارات الرئيس السياسية. سيستمر سعيّد في خطه السياسي، ولن يخضع بسهولة لضغوط خصومه الذين يحتقرهم، ويقلل دائماً من أحجامهم، ويعتبرهم مجرد «جراثيم» يجب القضاء عليها.

ما حصل يوم 14 يناير/كانون الثاني الحالي قدّم صورة سيئة عن تونس اليوم. هذه الصورة من شأنها أن تعمّق شكوك شركاء تونس الاستراتيجيين حول مدى قدرة النظام على الصمود، ومدى استعداده لمراجعة سياساته واختياراته. فالتقارير والمواقف الواردة من الخارج تزداد قتامة، خصوصاً في مجالين أساسيين، هما واقع الحريات التي تضررت كثيراً بعد 25 يوليو وبالأخص في أعقاب الأحداث الأخيرة. فرئيس الجمهورية لم يطلق النار فقط على الأحزاب، وإنما فتح جبهات متعددة في نفس الوقت، مثل هجومه المكثف على السلطة القضائية وحرصه الواضح على إخضاعها للسلطة التنفيذية، مما جعل مكونات الأسرة القضائية تتضامن فيما بينها، وتتهيأ لخوض معركة كسر عظام مع رئيس الجمهورية. إلى جانب ذلك، اشتبك الرئيس من جديد مع الصحافيين الذين وصفهم بالكذابين.

أما المجال الثاني، فيخص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تشكل الخطر الداهم الحقيقي على الدولة والمجتمع. فدور الحكومة بقي ضبابياً، ولم تتمكن حتى الآن من صياغة تصور يمكن أن يرتقي إلى درجة مشروع ميزانية قابل للتطبيق. وبقلل على كسب ثقة الأطراف المعنية، وإعادة تنشيط الدورة الاقتصادية. وهو ما جعل المنتدى الاقتصادي العالمي يعتبر في تقريره الأخير أن من بين الأخطار التي سيتواجهها تونس «انهيار الدولة». توقع يؤيده رئيس حلقة المالين التونسيين عبد القادر بوريحة الذي اعتبره «غير مفاجئ في ظل عدم قدرة الحكومة والدولة على تحديد مشاكل الدولة». وأضاف أن تونس «غير قادرة على تحقيق إصلاحات وغير قادرة على العمل المشترك»، مشيراً إلى أنّ التراكمات السابقة إضافة إلى الحقد الاجتماعي الذي يبنى حالياً «يسير بتونس نحو المجهول». أما صندوق النقد الدولي فقد أعاد التأكيد على لسان ممثله في تونس جيروم فاشير استعداده لدعم تونس بشرط «وضع برنامج إصلاح عميق مع توفر جانب المصداقية»، و«التزام مختلف الأطراف ببرنامج الإصلاحات» الواردة فيه.

إضاءة

العراق: هجمات المسيّرات بأهداف سياسية

بغداد ـ براء الشمري

لم تتوقف الهجمات بالطائرات المسيّرة وصواريخ «كاتيوشا» التي تستهدف المصالح الأجنبية في العراق، على الرغم من مرور أكثر من أسبوعين على خروج القوات القتالية التابعة للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش»، من العراق نهاية العام الماضي. وكان لافتاً أنّ الهجمات شملت أيضاً قواعد عسكرية عراقية خالية من وجود القوات الأجنبية، مثل قاعدة «بلد» الجوية في محافظة صلاح الدين، شمالي البلاد، التي تعرضت أمس السبت، إلى هجوم بطائرات مسيّرة تمكنت الدفاعات الجوية التابعة للقاعدة من إحباطه. ويوم الخميس الماضي، تعرضت السفارة الأميركية في العراق الواقعة في المنطقة الخضراء الحكومية المحصنة في بغداد، إلى هجوم بصواريخ «كاتيوشا»، لم تصل إلى أهدافها بسبب اعتراضها من قبل منظومة «سي رام» المخصصة لحماية السفارة. وقبل ذلك تعرضت قاعدتا «فكتوريا» المحاذية لمطار بغداد الدولي، و«عين الأسد» بمحافظة الأنبار غربي البلاد، التي تضم مستشارين أميركيين، إلى هجمات مماثلة.

ودفع تكرار استهداف قواعد عسكرية ومراكز تابعة لمصالح أجنبية، على الرغم من تأكيد انسحاب القوات الأجنبية القتالية، مسؤولين عسكريين وسياسيين إلى الحديث عن أن هذه الهجمات تحمل رسائل سياسية. وفي السياق، أشار مسؤول حكومي رفيع في حديث مع «العربي الجديد»، إلى خطورة هذه الهجمات التي تستهدف مواقع مدنية وقواعد عسكرية، أصبحت خالية من القوات القتالية الأجنبية منذ مطلع العام الحالي. وأكد أن السلطات ستتعامل بحزم مع هذه الهجمات التي تهدف إلى زعزعة الاستقرار. وقال قائد قاعدة «بلد»، اللواء ضياء محسن، إن طائرات مسلحة ومسيّرة ستشارك في تأمين أجواء القاعدة، لافتاً في حديث لوكالة الأنباء العراقية الرسمية «واع» إلى وجود أسلحة دفاع جوي ستستخدم لصد أي هجوم جديد. وسبقَ أن تحدث وزير الدفاع جمعة عناد سعدون، في وقت سابق من الشهر الحالي، عن الاعتداءات، معتبراً أن أسباباً سياسية تقف وراء استهداف القواعد العسكرية العراقية، التي تضم مستشارين تابعين للتحالف الدولي على الرغم من انسحاب القوات القتالية للتحالف، ولفت إلى أنّ «استهداف القواعد وهجمات الطائرات المسيّرة هي قضية سياسية لا علاقة لها بالانسحاب من العراق». بدوره، أكد العضو السابق في اللجنة الأمنية البرلمانية حامد المطلك، في حديث مع «العربي الجديد» أنّ السلاح المنفلت ما زال يعمل. وقال: «ليس المهم الإعلان عن خروج القوات الأميركية، بل المهم كيف يتم التعامل مع الجانب الأميركي بعد ذلك، وفق ما تم الاتفاق عليه».

وكانت السلطات العراقية قد أعلنت انسحاب جميع القوات الأجنبية القتالية التابعة للتحالف الدولي في 31 ديسمبر/كانون الأول الماضي، مع الإبقاء على عدد محدود من المستشارين، لتولي مهام محددة تتعلق بتقديم النصح والمشورة للقوات العراقية. ولفت عضو البرلمان العراقي ماجد شنكالي إلى وجود اتفاق بين العراق وأميركا على بقاء مستشارين، موضحاً في حديث مع «العربي الجديد» أنّ المستشارين سيبقون في قواعد محددة. وأشار إلى وجود حاجة للمستشارين لأن الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق والمنطقة غير مستقرة. وبشأن احتمال حدوث هجمات جديدة، قال إن «الهجمات بالصواريخ والمسيّرات كانت موجودة حتى في ظل وجود القوات الأجنبية». واتفقت المتحدثة باسم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» فيان دخيل مع هذا الرأي، إذ ذكرت في بيان، أن الهجمات التي شهدتها البلاد أخيراً تحمل رسائل سياسية وأبعاداً تخريبية، مضيفة أن «هذه الهجمات غير مبررة، وتهدد السلم الأهلي والمجتمعي والعملية الديمقراطية برمتها». وخاطبت منفذي تلك الهجمات بالقول: «على من يقف خلف هذه الأعمال أن يراجع نفسه ويتيقن أن هذه التصرفات الطائشة تسيء له قبل أن تسيء للآخرين»، داعية الأجهزة الأمنية المختصة إلى ملاحقة ومعاقبة من يقف خلف هذه التصرفات غير المسؤولة والتي ستؤدي لتردي الأوضاع الأمنية بشكل مؤسف.

جندي عراقي في شوارع بغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

ولا تعلن السلطات العراقية عن هوية الجهات المتورطة باستهداف المصالح الأجنبية في العراق، إلا أن واشنطن سبق أن اتهمت فصائل مسلحة مقربة من إيران بالوقوف وراء هجمات استهدفت السفارة الأميركية في بغداد، أو قواعد عسكرية كانت تتواجد فيها قوات أميركية. من جهتها، حاولت الفصائل المسلحة وجهات سياسية مقرّبة منها، النأي بنفسها عن الهجمات الأخيرة التي استهدفت السفارة الأميركية وقواعد عسكرية. ودان رئيس تحالف «الفتح» (الجناح السياسي لفصائل منضوية ضمن الحشد الشعبي) هادي العامري، في بيان الهجمات الأخيرة التي استهدفت المنطقة الخضراء ومقرات بعض الأحزاب، مشيراً إلى أن «هذه الأعمال غير مبررة، وعلى الأجهزة الأمنية أن تقوم بواجباتها في ضبط الأمن». كما قال زعيم فصيل «عصائب أهل الحق» قيس الخزعلي، إنّ «استهداف المنطقة الخضراء وما حولها، قبل أقل من 3 أشهر من الجولة الأولى للانتخابات، مضيفاً: «لذا نؤكد قرار المقاومة بعدم استهداف السفارة الأميركية حالياً».

الحدث

واشنطن تحضّر رداً مكتوباً على مطالب موسكو للضمانات الأمنية
استنفار غربي تحسّباً لهجوم روسي

واصلات الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أمس السبت، محاولة الضغط على روسيا، عبر توجيه الاتهامات لها بالتحضير لغزو أوكرانيا والتلويح بسيناريوهات مؤلمة للرد، فيما أكدت واشنطن أنها تعد أجوبة للرد على مطالب موسكو بضمانات أمنية، مؤكدة في الوقت ذاته أن المباحثات الجدية بينهما لم تبدأ بعد

اختتمت الولايات المتحدة وحلفاؤها، أمس السبت، أسبوعاً حافلاً باللقاءات مع المسؤولين الروس، وبالتصريحات التي قلّصت التفاؤل بإمكانية الوصول سريعاً إلى تنفيس الاحتقان بين الطرفين على خلفية التصعيد في الملف الأوكراني، بمحاولة متناغمة جديدة للضغط على موسكو، وتأكيد الجهوزية للرد عليها إذا ما عمدت إلى اتخاذ أي خطوة عسكرية متقدمة ضد أوكرانيا. وبدت التصريحات التي صدرت خلال اليومين الماضيين، ومنها عزم وزيرة الخارجية الكندية ميلاني جولي زيارة كييف، أو حتى إعلان وزير الدفاع السويدي بيتر هولتكفيست أنه لا يستبعد تعرض بلاده لهجوم روسي، بأن الضغط الغربي، بقيادة أميركية، يريد لنفسه أن يبدو منسقاً وموحداً ومتناغماً، وهو ما شدّدت عليه نائبة وزير الخارجية الأميركي، فيكتوريا نولاند، في حديث لصحيفة «فايننشال تايمز»، متحدثة عن 18 سيناريو للرد على أي عدوان روسي، من جهتها، وضعت موسكو التصريحات الغربية في إطار «الضغط الإعلامي»، مشددة على تأييدها للحل الدبلوماسي، وفق مسودة مقترحاتها للضمانات الأمنية.

وفي مقابلة لها مع «فايننشال تايمز»، نشرت أمس السبت، رفضت نولاند، التي كانت زارت موسكو في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، استعراض «السيناريوهات الـ18» الجاهزة لدى الإدارة الأميركية، في حال قيام روسيا بعمل عسكري ضد أوكرانيا، لكنها شدّدت على أن الحوار والالتزام مع الحلفاء «هو حول إلحاق أكبر قدر من الألم وسريعاً، إذا ما أقدمت روسيا على خطوة من هذا النوع». ورفضت نولاند أيضاً اتهام موسكو مباشرة بالمسؤولية عن الهجوم السيبراني الذي أعلنت الحكومة الأوكرانية تعرضها له أول من أمس، لكنها اعتبرت أن مثل هذا الأمر «هو جزء من دفتر اللعب الروسي»، مذكرة بأن «العملاء الروس قد فعلوا ذلك في السابق لزعزعة استقرار حكومات واختيار قدراتهم الخاصة، لذا فإن كل شيء ممكن هنا (في أوكرانيا)». يذكر أن كييف أعلنت أن لديها «مؤشرات أولية» على تورط محتمل لأجهزة الاستخبارات الروسية في الهجوم الإلكتروني، لكن نولاند، كما جميع المسؤولين الأميركيين والأوروبيين، واصلت التأكيد على بقاء باب الحوار مفتوحاً مع موسكو، على الرغم من رفع جميع الأطراف سقوفها، قبل أي جولة مفاوضات جديدة محتملة. وقالت إنه «من وجهة نظرنا، فإن الباب للحل السياسي لا يزال مفتوحاً»، و«واشنطن تعمل على صياغة أجوبة مكتوبة للمسؤولين الروس». ومن المعلوم أن الولايات المتحدة عرضت على الروس مناقشة الحد من الأسلحة وتقييد المناورات العسكرية في شرقي أوروبا، لكنها صدّت حتى الآن مطالب موسكو بالانسحاب من بعض الدول أو منع دول في شرقي أوروبا من الانضمام لحلف شمال الأطلسي. ولم تفصح نولاند عما قد يكون عليه أي رد أميركي رسمي ومكتوب طلبته موسكو، لكنها قالت: «نريد أن نواصل الحديث، ونعتقد أن ذلك يجب أن يحصل وفق قاعدة التبادل، ستكون لديهم بعض الخيبات، ولكن لدينا أسباباً لنقلق أيضاً». وأعربت نائبة وزير الخارجية الأميركي عن اعتقاد الإدارة الأميركية بأنه «بالإمكان خفض التوتر وتحقيق بعض التقدم حول مسائل محددة من خلال الدبلوماسية»، آملةً أنه «مع بعض الأفكار التي نضعها على الطاولة، ستبقى موسكو على طاولة الحوار، لكن القرار يعود لـ(الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين». وحول المحادثات السابقة، قالت إن «كل ما فعلناه هو الاستماع لبعضنا، ولم نبدأ بعد هذا النوع من المحادثات التي يجب إجراؤها في محاولة الوصول إلى اتفاقات، خصوصاً إذا كانوا يريدون لهذه الاتفاقات أن تكون ذات قوة ملزمة، ولذلك فنحن سنحتاج للمزيد من الوقت».

وسعت نولاند خلال المقابلة إلى إزالة أي قلق بشأن إمكانية مقاومة بعض الدول الأوروبية لفرض عقوبات قاسية على روسيا، في حال شنّها عملاً عسكرياً ضد أوكرانيا، لافتةً إلى أن «المحادثات مع الحلفاء كانت غنية جداً»، وأن «لدى واشنطن صورة جيّدة عما يمكننا فعله».

وجاء حديث نولاند بعد يوم من اتهام واشنطن لروسيا بإرسال عناصر إلى أوكرانيا لتنفيذ عمليات «تخريب» تهدف إلى إيجاد «ذريعة» لعملية غزو. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي، خلال شرحها معلومات استخبارية تؤكد واشنطن أنها حصلت عليها: «لدينا معلومات تشير إلى أن روسيا جهّزت بالفعل مجموعة عناصر لتنفيذ عملية مموهة في شرق أوكرانيا»، مضيفة أن «العناصر مدرّبون على حرب المدن واستخدام المتفجرات لشنّ عمليات تخريب» ضد قوات تعمل بالوكالة لصالح روسيا. ولفتت ساكي إلى أن الاستخبارات الأميركية تعتقد أن روسيا يمكن أن تبدأ تلك العمليات قبل أسابيع من الغزو العسكري الذي قد يبدأ بين منتصف يناير/كانون الثاني الحالي وفبراير/شباط المقبل. وتزامنا قال مسؤولان أميركيان لوكالة «رويترز»، إنه إذا اختارت روسيا تصعيد الأزمة في شأن أوكرانيا، فيمكن للولايات المتحدة أن تلجأ إلى مجلس الأمن الدولي، مؤكدين أن واشنطن لا تزال تفضل تسوية الملف دبلوماسياً.

وإلى جانب أميركا، واصلت الدول الغربية، أمس السبت، توجيه الاتهامات إلى روسيا بالتحضير لغزو أوكرانيا. واتهمت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تراس، موسكو بـ«شنّ حملة تضليل لزعزعة الاستقرار وتبرير غزو أوكرانيا»، معتبرة عبر «تويتر» أن «على روسيا وقف عدوانها وتخفيض التصعيد وتدخل في محادثات جادة». من جهته، لم يستبعد وزير الدفاع السويدي بيتر هولتكفيست، أن تشنّ روسيا هجوماً على بلاده، على خلفية تزايد التصريحات الروسية المتعلقة بتعاون استوكهولم وهلسنكي مع حلف شمال الأطلسي. وشدّد هولتكفيست على أن الحكومة السويدية ليست ساذجة بشأن الوضع الأمني الحالي، ولكنها لا ترغب في دفع الأمور نحو التصعيد.

ودخلت كندا أمس السبت، بدورها، على خط التضامن مع كييف، إذ أعلنت الحكومة الكندية أن وزيرة الخارجية ميلاني جولي ستزور كييف الأسبوع المقبل لتأكيد دعمها لسيادة أوكرانيا وتعزيز الجهود لردع «الأعمال العدوانية» الروسية. وقالت جولي إن «حشد قوات ومعدات روسية في أوكرانيا والمناطق الواقعة حولها يعرض الأمن في المنطقة بأكملها للخطر»، لافتة إلى أن بلادها «ستعمل مع شركائها الدوليين لدعم النظام الدولي القائم على قوانين».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

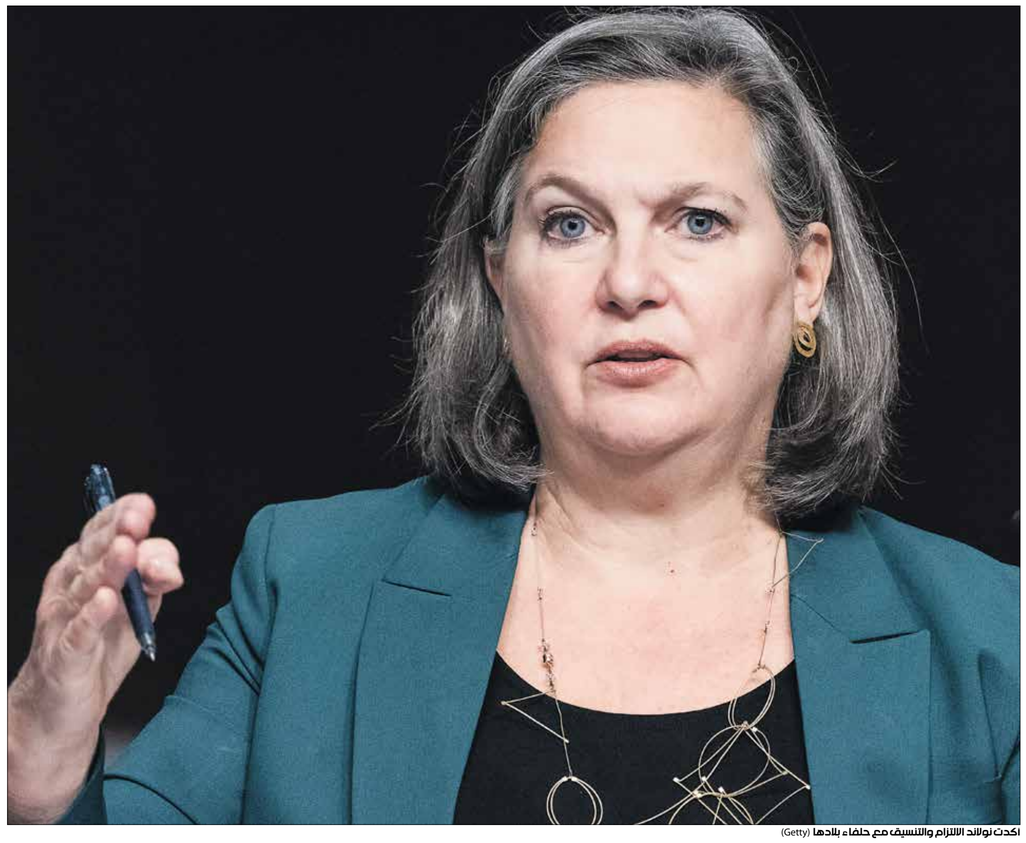
أكدت نولاند الالتزام والتنسيف مع حلفاء بلادها (Getty)

ضغط إعلامي

رفضت موسكو مجدداً الاتهامات الأميركية الموجهة إليها بالتحضير لغزو أوكرانيا. وأشارت السفارة الروسية في واشنطن، في بيان، أمس السبت، إلى أن السلطات الأميركية لم تقدم أي دليل على «سيناريوهات» الاستفزازات التي تتهم موسكو بالقيام بها، معتبرة أن تقديم الموضوع بهذا الشكل «يؤكد الضغط الإعلامي المستمر» على روسيا. ودعت واشنطن إلى «العمل المفصل بشأن الضمانات الأمنية على أساس مسودة المعاهدات التي اقترحتها روسيا».

الحدث

دعا تبون إلى الموتمر الفلسطيني في 6 ديسمبر الماضي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الجزائر: تحضيرات متواصلة لمؤتمر الحوار الفلسطيني

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

يبدأ، الأسبوع المقبل، وصول وفود الفصائل الفلسطينية إلى الجزائر، للمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني للقوى الفلسطينية، دعا إليه الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون. ومن المرتقب عقد المؤتمر في 30 يناير/كانون الثاني الحالي، تحت إشراف تبون، بهدف توحيد الصف الفلسطيني وإنهاء الانقسام ووضع أرضية تفاهمات لتحقيق المصالحة الفلسطينية، قبل انعقاد القمة العربية المقررة في الجزائر في شهر مارس/آذار المقبل.

ووجّهت الرئاسة الجزائرية دعوات إلى خمسة فصائل فلسطينية للمشاركة في المؤتمر، وهي فتح وحماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة. وكلفت الرئاسة الجزائرية سفير الجزائر في دمشق صالح بوشة، بتسليم الدعوات الرسمية إلى قادة الفصائل الفلسطينية، وإبلاغهم بكافة الترتيبات المتعلقة بوصولهم وإقامتهم في الجزائر قبل وخلال فترة المؤتمر.

وأبلغت حركة فتح السلطات الجزائرية عبر السفير الجزائري في دمشق موافقتها على إرسال وفد يرجح أن يقوده جبريل الرجوب، للمشاركة في مشاورات مؤتمر الجزائر. وأعلن في نفس السياق أن الأمين العام للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، طلال ناجي، سيصل إلى الجزائر في 20 يناير الحالي، لإجراء مشاورات تمهيدية للمؤتمر، فيما سيصل وفد حركة الجهاد الإسلامي في نهاية الشهر الحالي.

وسلّم سفير الجزائر في قطر مصطفى بوطورة، دعوة إلى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، لزيارة الجزائر والتباحث حول سبل إنجاح مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني. ورحّبت الحركة بالدعوة، وقررت تشكيل وفد يضم خليل الحية وحسام بدران، على أن يصلا إلى الجزائر في الأيام المقبلة. وكان وفد من حركة حماس بقيادة سامي أبو زهري قد استبق انعقاد المؤتمر، وذهب إلى الجزائر لمناقشة ترتيبات المؤتمر، وغادر في 30 ديسمبر/كانون الأول الماضي. وأعرب أبو زهري عن ترحيب حماس بدعوة الرئيس الجزائري، مؤكداً حرص الحركة على انعقاد اللقاء وبذل كل جهد لنجاحه. وأكد الدعم الكامل للدور الجزائري في احتضان القضية الفلسطينية وإسنادها.

وفي 6 ديسمبر الماضي، كان تبون قد أعلن خلال زيارة قام بها الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى الجزائر، عن قرار استضافة اجتماع موسع لكافة الفصائل الفلسطينية قريباً. وأعلن تبون في حينه تقديم مساهمة مالية للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيمة 100 مليون دولار. وتابع الرئيس الجزائري «لا شك أن بلورة موقف موحد ومشترك حول دعم حقوق الشعب الفلسطيني، عبر إعادة التمسك الجماعي بمبادرة السلام العربية لعام 2002، ستكون لها الأثر البالغ في إنجاح أعمال هذه القمة».

ويعيد المؤتمر الجزائر إلى دور متقدم في القضية الفلسطينية، وتكرار لمحطات مماثلة في دعم النضال الفلسطيني. وسبق أن احتضنت الجزائر في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1988، اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي أعلن خلاله عن قيام دولة فلسطين، وكانت الجزائر أول دولة تعلن رسمياً اعترافها بهذه الدولة.

شرق غرب

لقاءات مثمرة لوليامز في تركيا

كشفت مستشارة الأمم المتحدة الخاصة بليبيا ستيفاني وليامز (الصورة)، مساء الجمعة، أنّها عقدت «مباحثات مثمرة» حول تطورات ليبيا السياسية، في العاصمة التركية أنقرة. وأضافت في تغريدة على حسابها على «تويتر» أنه جرى خلال المباحثات «الاتفاق على أهمية وجود دعم إقليمي ودولي متماسك وشامل لليبيا يقوم على البناء على التقدم المحرز في الحوار الليبي- الليبي القائم».

(الأناضول)

الجزائر: دعوات لتعديل نظام البرلمان

طالب نواب في البرلمان الجزائري، أمس السبت، رئاسة المجلس ومكتبه بالتعجيل في تعديل النظام الداخلي للبرلمان، المعمول به منذ 25 عاماً، ووصفوه بأنه غير دستوري لعدم مطابقته نص الدستور الحالي في صلاحيات المؤسسة النيابية. وطالب النائب زكريا بلخير من كتلة «حركة مجتمع السلم»، بضرورة طرح تعديل جديد للنظام الداخلي للبرلمان. وقال إنّ «أهم نقطة تتعلق بالنظام الداخلي للبرلمان، هي نقطة عدم إلزامية مكتب المجلس لمدة زمنية محددة في دراسة مقترحات النواب بعد قبولها شكلاً الإحالة إلى النواب من أجل المناقشة والتصويت، وهذا ما يعيق مثلاً قانون تمرير تجريم الاستعمار، إذ يعتبر المجلس غير ملزم لمدة محددة لتمريره».

(العربي الجديد)

108 قتلى بضربات جوية في تيغراي

قُتل 108 أشخاص على الأقل منذ مطلع يناير/كانون الثاني الحالي، في ضربات جوية يُعتقد أنّ القوات الإثيوبية شنّتها على إقليم تيغراي، وفق ما أعلنت الأمم المتحدة، مساء الجمعة، متحدثة عن احتمال أن تكون جرائم حرب قد ارتُكبت. كما حذرت الأمم المتحدة من كارثة إنسانية تلوح في الأفق في المنطقة.

(فرانس برس)

«فارك» مطالبة بدفع 36 مليون دولار لبيتانكور

قضت محكمة فيدرالية في بنسلفانيا ـ الولايات المتحدة، مساء أول من أمس الجمعة، بأن تدفع حركة القوات المسلحة الثورية «فارك» 36 مليون دولار تعويضاً عن خطف المرشحة السابقة للانتخابات الفرنسية إنغريد بيتانكور (الصورة)، واحتجازها بين 2002 و2008. وأكد نص الحكم على حق لورنس ديلوي، نجل بيتانكور من زوجها السابق الفرنسي فابريس ديلوي، في الحصول على تعويض قدره 12 مليون دولار.

(فرانس برس)

السويد: مسيّرة مجهولة فوق محطة نووية

أعلنت الشرطة في السويد، أمس السبت، أنها أرسلت دوريات وطائرات هليكوبتر إلى منطقة محطة فورسمارك النووية، للبحث عن طائرة مسيّرة كبيرة شوهدت تحلق فوق الموقع في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس الجمعة، لكنها لم تتمكن من ضبطها. ووقع هذا الحادث بعد يوم من بدء الجيش السويدي القيام بدوريات في البلدة الرئيسية في جزيرة غوتلاند المطلة على بحر البلطيق.

(رويترز)

خاص

ليبيا: نذر مواجهة جديدة بين البرلمان والدبيبة

تعيد الأطراف السياسية في ليبيا استنساخ معاركها، على هامش الوقت الضائع حتى إجراء الانتخابات، ومنها المعركة المفتوحة بين رأسَي البرلمان والحكومة

طرابلس ـ **أسامة علي**

يتحضر المشهد السياسي في ليبيا، لمرحلة جديدة من التأزيم بين البرلمان والحكومة الانتقالية، يهدف فيها مجلس النواب إلى إطاحة رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، فيما يستعد الأخير بجملة من الإجراءات لإفشال هذا المسعى. وكشفت مصادر ليبية متطابقة عن عزم رئيس البرلمان عقيلة صالح، تضمين بند في جدول أعمال جلسة مجلس النواب المرتقبة غداً الإثنين، لمناقشة إعادة تشكيل الحكومة، وعن عزمه عقد اجتماعات موسعة مع عدد من المرشحين للانتخابات الرئاسية التي لم تتمكن ليبيا من إجرائها في 24 ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وأوضحت المصادر أن صالح، الذي قرر العودة إلى ممارسة أعماله كرئيس للبرلمان بعد إجازة قضاها استعداداً للانتخابات الرئاسية كمرشح لها، يسعى إلى حشد تأييد عدد من النواب لسحب الثقة من الحكومة، لافتة إلى أن «تشكيل الحكومة تكنوقراط مختصرة ذات مهام محددة»، معلنين تبرؤهم من الحكومة ورئيسها الذي اتهموه بـ«الفساد».

وأكد وحيدة، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن رئيس مجلس النواب، سيترأس جلسة الغد النيابية. وأشارت المصادر إلى إمكانية أن يستند صالح في تضمين بند إعادة تشكيل الحكومة على بيان النواب الـ15، لا سيما أن الموقع الرسمي لمجلس النواب الليبي كان بادر إلى نشر بيانهم.

وقبيل المصادقة على الجلسة، سيلتقي صالح في مقر إقامته في منطقة القبة، شرقي ليبيا، عدداً من الشخصيات السياسية الفاعلة، من بينهم مرشحون للرئاسة، بحسب المصادر نفسها. وقالت المصادر إن من بين من يعتزم صالح لقاءهم، نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق السابقة أحمد معيتيق، ووزير الداخلية الأسبق فتحي باشاغا، وعبدالله عثمان وهو أحد المنتمين للنظام السابق وعضو في ملتقى الحوار السياسي، بالإضافة إلى نائب رئيس المجلس الرئاسي عبد الله اللافي. وحول هدف اللقاء، أوضحت المصادر أنه يأتي في إطار مساعي صالح للتشاور حول تشكيلة ورئاسة الحكومة البديلة التي يضغط باتجاه فرضها من خلال مجلس النواب، لافتة إلى أنه سيلتقي بعض هذه الشخصيات بشكل منفصل.

وأشارت المصادر إلى أن أغلب الشخصيات الفاعلة في المشهد الليبي تتفق على ضرورة إقصاء الدبيبة من الحكومة وعدم تمكينه من الاستفادة من موارد الحكومة للاستمرار في الترويج لنفسه، لا سيما داخل شرائح المجتمع الليبي، كاولى الخطوات للتمهيد لموعد جديد للانتخابات.

> سيراس صالح جلسة البرلمان ويلتقي مرشحين للرئاسة

ولفتت المصادر إلى أن الدبيبة يستعد من جهته هو الآخر لسيناريو المواجهة. واتفقت معلوماتها على أن رئيس الحكومة يستعد لإجراء تعديل وزاري يهدف إلى أمرين: إقصاء عدد من الشخصيات الوزارية التي سببت له قلقاً وفتحت الباب أمام خصومه لاتهام حكومته بالفساد، وتعيين شخصيات وزارية بديلة مقربة من أعضاء في البرلمان والمجلس الأعلى للدولة، بهدف تعزيز وجوده داخل المجلسين وحشد مؤيدين له فيهما لقطع الطريق أمام محاولات إطاحته. وبعدما كان قد عبّر عن انزعاجه من قرارات صدرت عن مكتب النائب العام لتوقيف وحبس وزيرين في حكومته على ذمّة التحقيق في قضايا فساد، هما وزير التربية والتعليم موسى المقريف ووزيرة الثقافة مبروكة توغي، معتبراً أنه يواجه «حملة تشويه»، تبدل خطاب الدبيبة أخيراً، إذ شنّ هجوماً على بعض الوزارات، ومنها وزارة الصحة. كما يشير قرار النائب الأول لرئيس الحكومة حسين القطراني، العودة إلى ممارسة أعماله في طرابلس، بعد أشهر من القطيعة مع الدبيبة، إلى أن الأخير حلّ خلافاته معه.

يذكر أن الأزمة بين حكومة الدبيبة ومجلس النواب كانت قد اندلعت بأكبر، إذ عرقل البرلمان المصادقة على موازنة الحكومة، قبل أن يسحب الثقة منها في سبتمبر/أيلول الماضي، وتحويلها إلى حكومة تصريف أعمال، وهو قرار رفضه الدبيبة مواصلاً أعماله كرئيس لحكومة كاملة الصلاحيات.

يستعد الدبيبة لإجراء تعديل وزاري (محمود تركية/الأناضول)

متابعة

اليمن: التحالف السعودي يكثف عملياته في مأرب والبيضاء

في وقت كان فيه الحوثيون يرفضون الإفراج عن السفينة الإماراتية المحتجزة، كثف التحالف بقيادة السعودية عملياته في مأرب والبيضاء

تستعر المعارك في اليمن على وقع تكثيف التحالف الذي تقوده السعودية عن عملياته على أكثر من جبهة. وفي هذا السياق، أعلن التحالف في بيان تنفيذه 33 «عملية استهداف ضد المليشيا الحوثية» في محافظة مأرب وسط اليمن خلال الساعات الـ24 الماضية. وأضاف أنّ «الاستهدافات دمّرت 21 آلية عسكرية للحوثيين، وقضت على أكثر من 190 عنصراً إرهابياً». كما أعلن تنفيذ 27 عملية استهداف في محافظة البيضاء (وسط اليمن) خلال الساعات الـ24 الماضية، ما أسفر عن مقتل 150 حوثياً وتدمير 16 آلية عسكرية، وفق البيان. وأعلن التحالف أن الطرق القادمة من محافظتي مأرب والبيضاء إلى مديريات حريب وعين وبيحان وعسيلان مناطق عمليات. وطلب التحالف من المدنيين الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن مناطق عمليات يتم مراقبتها على مدار الساعة وسيتم استهداف أي تحركات على هذه الطرق».

وفي سياق متصل، أعلن التحالف إحباط محاولات «متعمّدة» من قبل الحوثيين، لاستهداف مدنيين في السعودية. وفي بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) قال التحالف: «أحبطنا محاولات متعمّدة وممنهجة من قبل المليشيا الحوثية لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية (في السعودية)» من دون توضيحات حول الأمر، وحذر «من استمرار محاولات استهداف المدنيين والأعيان المدنية».

بالتوازي مع ذلك، أعلن ركن عمليات التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن العميد الركن علي العيسي، أن قوات الجيش والمقاومة الشعبية والوية العمالقة تواصل التقدم جنوب مأرب من كافة المحاور، فيما قتل مليشيا الحوثي تعيش حالة انهيار تام». وأضاف العيسي في تصريح للمركز الإعلامي للقوات المسلحة أمس أنّ «طلائع الجيش والمقاومة في جبهة ملعا باتت على مقربة من الالتحام بالوية العمالقة باتجاه جبهة حريب». وأكد الإصرار على تحرير كل شبر في الوطن من العصابة الحوثية، مثمناً التغطية الجوية للتحالف.

مقابل ذلك، كان الحوثيون يرفضون دعوة مجلس الأمن الدولي للإفراج عن سفينة «روابي» التي ترفع علم الإمارات التي صادروها مطلع يناير/كانون الثاني الجاري، في جنوب البحر الأحمر قبالة مدينة الحديدة اليمنية. وكان مجلس الأمن الدولي قد دعا الجمعة في بيان تم تبنيه بالإجماع إلى «الإفراج الفوري» عن السفينة وعن «طاقمها»، وفق ما أفادت مصادر دبلوماسية. وندد البيان الذي صاغته المملكة المتحدة، بضغط من الإمارات العضو غير الدائم في مجلس الأمن منذ مطلع يناير، باحتجاز سفينة «روابي».

وقال نائب وزير الخارجية في حكومة صنعاء التابعة للحوثيين، حسين العزي، إن السفينة «تتبع دولة مشاركة في العدوان على شعبنا وفي حالة حرب مع اليمن ودخلت مياهنا الإقليمية على نحو مخالف للقوانين»، حسبما نقلت عنه قناة «المسيرة» المتحدثة باسم الحوثيين. وأضاف العزي أن «سفينة روابي لم تكن محمّلة بالتمور أو لعب الأطفال، وإنما كانت محمّلة بالأسلحة لدعم جماعات متطرفة تهدد حياة البشر». واعتبر العزي أن بيان مجلس الأمن «محكوم باعتبارات تمويلية ولا علاقة له بقوانين أو بأخلاق أو بسلامة ملاحة وأمن سفن»، معرباً عن أسفه «لأن يصبح دور مجلس الأمن هو تضليل الرأي العام والتضامن مع القتلة ومنتهكي القوانين». وأضاف «كان من حق القوات البحرية قانونياً استهداف السفينة المعادية روابي لكنها لم تفعل». وكانت الإمارات قد طالبت في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن الدولي بالإفراج الفوري عن السفينة في البحر الأحمر، مؤكدة أنها تضم على متنها 11 شخصاً من جنسيات مختلفة.

(العربي الجديد، الأناضول)

توكد القوات الحكومية استمرار تقدمها في مارب (فرانس برس)

الغلاف

يتحدث مواطنون في أفغانستان عن فرض حركة طالبان قيوداً جديدة عليهم، ويبدون خشيتهم من أن تكون عملية خنق حياتهم بمثابة تكرار لمرحلة التسعينيات، حين حكمت الحركة البلاد خمس سنوات. مع ذلك، تؤكد الحركة أن ما يحصل لا ينبع من قرار من القيادة، بل هو نتاج اعمال فردية لعناصر غير منضبطة. وتصرّ على حاجتها لبعض الوقت من أجل ضبط الأفراد غير المنضبطين والإمساك بالأوضاع، لكنّ غالبية المواطنين لا يثقون بـ«طالبان» بل يعتبرون أنّ ما يحصل هو نتيجة طبيعية للعيش تحت ظلال حكمها

الأفغان تحت حكم طالبان

قيود جديدة تثير المخاوف من تكرار الماضي

كابول ـ **صبغة الله صابر**

تصرّ القيادة السياسية لحركة طالبان ومراسيم زعيمها الملا هيبت الله أخوند زاده المتكررة على ضرورة التعامل المرن مع أبناء الشعب الأفغاني، إلا أن ما يحدث في العاصمة كابول من قبل وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن قبل القادة المحليين في الحركة في بعض المناطق النائية عبر فرض قيود تخنق المواطنين، يطرح علامات استفهام حول ما تريده الحركة بالفعل وبشأن من يديرها. كما أن تعامل مسلحي الحركة بات محط قلق للكثير من الأفغان الذين لا يزالون يتذكرون جيداً تعامل الحركة خلال حكمها الأول لأفغانستان في تسعينيات القرن الماضي. ويرى البعض أن تلك القيود والتعامل الخشن يعكسان رؤية القيادة الميدانية وليس سياسة الحركة برمّتها، وأن القيادة السياسية في الحركة تحتاج إلى بعض الوقت لضبط الأوضاع، لكن ذلك لا يبدو كافياً لتبديد مخاوف المواطنين.

توصية او إلزام؟

وأحدث ما فعلته طالبان هو توزيع لافتات في العاصمة الأفغانية كابول تحمل صور البرقع (الحجاب التقليدي)، لتأكيد ارتداء النساء الحجاب، وأرفقت اللافتات بنص قصير مفاده أنه بحسب مبادئ الشريعة الإسلامية يجب أن ترتدي النساء الحجاب. وسبق أن طلبت الحركة من سائقي السيارات عدم نقل النساء، إن لم يكن هناك رجل برفقتهن، أو إن كنّ غير محجبات. ويترافق ذلك مع سلوكات لمسلّحي الحركة لم تُرضِ المواطن الأفغاني، الخائف من تكرار ما حدث في ظل نظام طالبان (1996 2001)، ومنها تفتيش الهواتف المحمولة وفحصها، فضلاً عن وضع سجلات الحضور والغياب في المساجد في بعض المناطق النائية. وكل تلك النقاط لن تؤدي فقط لتدهور نفوذ طالبان داخلياً، بل تُعدّ عقبة في وجه سعي الحركة لانتزاع الاعتراف الدولي، بحسب مراقبين.

لكن المتحدث باسم وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صادق عاكف يؤكد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ما رؤجته الوزارة من فرض قيود، ومنها الحجاب، ليست أموراً إلزامية، ما يعني أن المرأة التي لا تلتزم بالأوامر لا تُعاقب. ويوضح أن الخطوة تهدف إلى تشجيع النساء المسلمات على الالتزام بالشريعة الإسلامية. ويشير عاكف إلى أن الحركة لم تعد كالسابق، وكل ما تفرضه من قيود يأتي في إطار التوصية والتشجيع، وهي ليست إلزامية، ويشدّد على أن أفغانستان دولة إسلامية، «ولنا حق بالدعوة إلى ديننا وثقافتنا». أما عن سلوك طالبان وتأثيره على علاقتها مع المجتمع الدولي، فيرى عاكف أن أبواب الحركة مفتوحة أمام جميع الدول، وهي تتفاوض مع العالم عبر القنوات الدبلوماسية. ويرفض عاكف قيام طالبان بوضع سجلات في المساجد في أي منطقة، مؤكداً أنه تمّ توجيه أوامر صارمة لكل الإدارات التابعة لوزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مختلف الولايات بضرورة التعامل بشكل مرن مع أبناء الشعب، وأن لا يُلزم أحد على فعل شيء.

سجلات في المساجد

لكن سكان المناطق النائية في أفغانستان يتحدثون عن إرغام طالبان الناس على الالتزام بما تأمر به، وأبرز هذه الأوامر هي وضع السجلات في بعض المناطق النائية. وحول ذلك، يقول أحد سكان مدينة تالقان، عاصمة ولاية تخار، شمالي البلاد، يدعى أبو نصر سيد، إن طالبان وضعت السجلات في مساجد عدة في بعض مناطق الولاية، مثل منطقة اهندره ونمك فروشي ونوا آباد، وفي معظم مديريات ولاية تخار. ويضيف سيد في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن الحركة الزمت أئمة المساجد بتسجيل الحضور والغياب بعد كل صلاة، ما أثار حالة قلق عند البعض. ويؤكد أن طالبان لم تعاقب أحداً بعد، ولكنها تتحدث عن فرض غرامة مالية على كل من يتخلّف عن الصلاة في المسجد بشكل متواصل، مشيراً إلى أن الخوف في تزايد لدى سكان تلك المناطق، في ظلّ خشيتهم من عودة طالبان إلى ما كانت عليه في التسعينيات.

ولم تقتصر هذه الإجراءات وتعامل مسلّحي طالبان غير المرغوب به في أوساط الشعب على الولايات، بل طاولت أيضاً كابول. ويكشف أحد وجهاء مديرية شكر دره، يدعى ذبيح الله شريفي، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن المضايقات موجودة في العاصمة، وثمّة قصص كثيرة عن قيام مسلحي طالبان بتفتيش هواتف المواطنين المحمولة، في تضييق على أبناء الشعب، وهو ما قد يؤدي، وفقاً له، إلى احتمال الانتفاضة ضد طالبان، تحديداً في العاصمة التي يعيش فيها ستة ملايين شخص، ويرى أن تطبيق مثل هذه القرارات غير ممكن، بل يسيء لسمعة طالبان محلياً ودولياً، وإذا تم فتح أي جبهة قوية في وجه الحركة في الصيف المقبل، فإن الكثير من الشبان سينضمّون إلى الجبهة المواجهة لطالبان. من جهتها، تشير تمنا حبيري، وهي صاحبة صالون للتجميل في منطقة شهر نو، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إلى أن بعض معارفها تعرّضوا للمضايقات، ومنهم سيدة طلبت منها طالبان تقديم وثيقة الزواج بعد خروجها مع زوجها.

لكن نائب المتحدث باسم طالبان إنعام الله سمنغاني يؤكد، في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أن سياسات الحركة مغايرة لما يروّج له البعض، ولكنه لا ينفي في الوقت نفسه وقوع بعض المخالفات، مشيراً إلى أن هناك لجنة تصفية وضبط في الحركة تعمل بشكل متواصل، ويكشف أنه تمّ طرد أكثر من 2500 شخص حتى الآن من الحركة، بسبب ارتكابهم المخالفات، مشدّداً على أن طالبان لن تتدخل في الشؤون الشخصية لأي مواطن، بل تعاقب كل من يفعل ذلك، ويذكّر بوجود مرسوم لزعيم طالبان يمنع جميع المسلحين من التدخل في الشؤون الشخصية للمواطنين.

ثبات القيادة والمسلحين

ويرى المحلل السياسي عبد الواسع نيازي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن التناغم بين رؤية القيادة السياسية لطالبان والمسلّحين على الأرض، مؤكداً أن الحركة في حاجة إلى بعض الوقت كي تنظّم صفوفها، كونها كحكومة تريد أن تثبت نفسها وتفرض كلمتها وتثبت أن لها سطوة في البلاد، على الرغم من أن الأمر سيصبّ الحركة والبلاد على المدى الطويل. ويضيف نيازي: تشاهد هروب الناس من أفغانستان، خصوصاً الكوادر التعليمية، بالتالي إن على طالبان أن تتماشى مع متطلبات الزمن، وتصغي للانتقاد البنّاء، لافتاً إلى أنه تمّ اعتقال أحد أساتذة جامعة كابول، يدعى فيض الله جلال، يوم السبت الماضي، وهو من أشدّ منتقدي طالبان. وبرر المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد الخطوة بالقول إنه لم يتم اعتقال الرجل بسبب انتقاده سياسات طالبان، بل لدفع الناس للوقوف في وجه حكومة الحركة، مع العلم أن كابول شهدت تظاهرة نسائية، أول من أمس الأحد، تنديداً باعتقال جلال.

من جانبه، يرى المحلل السياسي عتيق الله زمن، أن قضية قيود طالبان تم تضخيمها بشكل كبير من قبل بعض المعارضين للحركة، مشيراً في حديثٍ مع «العربي الجديد»، إلى أن على الشعب الأفغاني أن يعرف طبيعة طالبان، تحديداً كونها حركة عسكرية قاتلت على مدى العقدين الماضيين، لذلك هناك مسلحون على الأرض لا يتماشى سلوكهم مع طبيعة الشعب وأعرافه، والحركة تعد بين الحين والآخر بأنها تعمل على تصفية صفوفها. وفي ما يتعلق بأعمال وزارة الأمر المعروف والنهي عن المنكر، يرى زمن أن هناك فارقاً كبيراً، ففي التسعينيات كانت الوزارة تنفذ كل شيء بقوة، لكنها الآن تقوم بالأمور بالترغيب، غير أن الإعلام المعارض لطالبان يُضخّم القضايا، فيما إعلام الحركة ضعيف جداً في الردّ.

فشل لقاء إيران

فشل الاجتماع الذي عقد يوم الاحد الماضي، في إيران بين حركة طالبان والجبهة الوطنية للمقاومة بقيادة احمد مسعود (الصورة)، في التوصل الى اي نتائج ملموسة بسبب الخلافات التي لا يمكن التوفيق بينها، كما قال مسؤول العلاقات الخارجية في الجبهة علي ميسم نظاري، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس» في باريس، مساء الجمعة. واوضح انه كان هناك لقاء قصير بين وزير الخارجية امير خان متّقي ومسعود، لكنّه «لم يسفر عن نتائج».

نساء يتجولن في العاصمة الافغانية كابول (مهمد رصفان/فرانس برس)

تؤكد طالبان انها تقدم توصيات ولا تفرض اي قيود

توقعات بانضمام الشباب للجبهة المواجهة للحركة في اي حرب

تقرير

الحكومة الكازاخية الجديدة: مغازلة القوميين

يحاول الرئيس الكازاخي قاسم جومارت توكاييف الخروج من عباءة الرئيس السابق، نور سلطان نزاربايف، لكنه يرغب في التمسك بالقوميين المعادين لروسيا حالياً

موسكو ـ **رامي القليوبي**

بعد احتواء الاحتجاجات الرافضة لارتفاع أسعار الغاز وما ترتب عليها من أعمال الشغب، تواجه الحكومة الكازاخية الجديدة ورئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، مجموعة من التحديات الصعبة، بدءاً من منع تجدد الغضب الشعبي، وبناء نظام سياسي جديد بعد إبعاد الرئيس السابق نورسلطان نزاربايف عن المشهد السياسي، وإثبات عدم التبعية لموسكو، على ضوء الدور المحوري لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في استعادة النظام. ومن اللافت أن الحكومة الجديدة لا تختلف كثيراً عن سابقتها، من جهة الإبقاء على الوزراء المسؤولين عن «الحقائب السيادية»، أي الخارجية والدفاع والداخلية والطوارئ، أو تعيين نائب رئيس الوزراء، عليخان سمايلوف، رئيساً للوزراء خلفاً لسلفه المقال عسكر مامين. وفي أول كلمة له أمام الحكومة الجديدة، يوم الخميس الماضي، حدد سمايلوف مهامها بإخراج البلاد من أزمتها والارتقاء بمستوى معيشة السكان ومواصلة النمو الاقتصادي ومواجهة وباء كورونا.

ومع ذلك، لا تخلو التشكيلة الجديدة للحكومة من بعض المفاجآت مثل تعيين المدون، الصحافي القومي المناهض لروسيا، عسكر عمروف، وزيراً للإعلام، مما أثار حفيظة موسكو التي كان لقواتها ولدعمها الدور الحاسم في أحداث الأزمة الأخيرة. وعلى مدى السنوات الماضية، غرف عمروف بدعواته إلى إغلاق وسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية في كازاخستان، وإلى عدم الاحتفال بذكرى النصر على النازية (9 مايو/أيار من كل عام)، المنبثقة عن انتصار الاتحاد السوفييتي على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ومناهضة كل ما هو يتعلق بروسيا.

وفي هذا الإطار، أرجع مدير «مجموعة الخبراء السياسيين» (منظمة روسية تضم عدداً من الخبراء والمحللين والمستشارين السياسيين)، قسطنطين كالاتشوف، قرار توكاييف، تعيين عمروف وزيراً للإعلام، إلى سعيه لإثبات عدم تبعيته لموسكو، من دون أن يستبعد احتمال إبعاد الوزير القومي عن المشهد فيما بعد. وقال كالاتشوف، في حديثٍ مع «العربي الجديد»: «يسعى توكاييف لأن لخلق ائتلاف واسع حوله، يضمّ مختلف القوى السياسية، خشية من تأنيبه بسبب الاستيلاء بمظلة معاهدة الأمن الجماعي، وتجنباً لانتقادات القوميين لحصوله على الشرعية من منظمة معاهدة الأمن والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لا من سكان كازاخستان». ورأى أن «تعيين عمروف سيمنع الانتقادات خلال الفترة المقبلة». وأشار كالاتشوف إلى أن الأمر يعني «إظهار الاستقلالية عن روسيا وعدم الرضوخ لموسكو وإعلاء كازاخستان فوق كل شيء. ليس في متناول توكاييف الآن بنصت في الوقت الحالي للقوميين، فخصومه الذين نظموا أعمال الشغب استندوا بشكل واضح إلى قسم المجتمع من أصحاب التوجهات القومية. ويبدو أن توكاييف يعتبر أن الخيار الأكثر عقلانية هو جر القوميين إلى صفه، ولو كرفاق طريق على الأقل». ومع ذلك، شكك كالاتشوف في إطالة أمد بقاء عمروف في منصبه بعد تعزيز توكاييف مواقفه داخل البلاد.

بدورها، اعتبر الخبيران بمركز «كارنيغي» في موسكو، تيمور عمروف والكسندر غابوييف، أنه لا تنتظر توكاييف سنوات هادئة في حكمه، بعد شطبه نزاربايف من السياسة وهدمه نظام الحكم السابق وبدئه بناء آخر خاص به. ووصفا ذلك بأنه مهمة صعبة، بسبب عدم حصول الرئيس الجديد على النفوذ وعدم جمعه نخبةً موالية له وانعدام ثقته في ولاء الأجهزة الأمنية له حتى الآن. وفي مقال بعنوان «توكاييف والأسرة وأفراد القوة. كيف سيصبح النظام في كازاخستان بعد الأزمة؟» نُشر في موقع مركز «كارنيغي»، أول من أمس الجمعة، رأى كاتباه أن التهدئة الحالية هي مجرد بداية لعملية طويلة الأجل وغير قابلة للتنبؤ لتغيير السلطة في كازاخستان، إذ «لا يمكن سحب نزاربايف من المنظومة السياسية الكازاخية التي بناها، بهذه السهولة».

من جهتها، لفتت صحيفة «فزغلياد» الإلكترونية الروسية المالية للكرملين، إلى أن الثورات لا تنتصر دائماً وفق نموذج ثورة البلاشفة التي أنهت حكم قياصرة آل رومانوف في عام 1917، وإنما أيضاً على غرار ثورة عام 1905، حين لم تتغير السلطة العليا في الإمبراطورية الروسية، ولكنها قدمت تنازلات مهمة للشارع المنتفض. واعتبرت الصحيفة أنه على الرغم من إمكانية الإقرار بصمود السلطة في كازاخستان، إلا أن كازاخستان ليست نفسها قبل الاحتجاجات، إذ نفذ توكاييف عدداً من مطالب المحتجين، مثل خفض أسعار الغاز بصورة حادة، عن طريق فرض حظر مؤقت على زيادة أسعار عدد من فئات السلع والخدمات. يذكر أن الاحتجاجات وأعمال الشغب التي اندلعت في كازاخستان مطلع العام الجديد، على خلفية زيادة أسعار الغاز للسائقين، أسفرت عن سقوط مئات القتلى والجرحى واعتقال الآلاف، ونهب المتاجر والمصارف ومكاتب البريد، واقتحام مؤسسات الدولة ومديريات الشرطة. وعلى الصعيد السياسي، أدت الأزمة الأخيرة إلى إقالة الحكومة وإبعاد نزاربايف المقلب بـ«زعيم الأمة» والذي استمر في الحكم حتى عام 2019، عن السلطة بشكل نهائي، خلفاً له.

من جهته، أعلن صندوق الثروة السيادية في كازاخستان، أمس، استقالة صهري نزاربايف من إدارة شركتين تابعتين للدولة لشحن النفط والغاز. ونشر الصندوق السيادي (سامروك-كازينا) بياناً جاء فيه أنّ خيرت شاربايف، زوج الأبنة الكبرى لنزاربايف، داريجا، ترك منصب المدير التنفيذي لشركة خطوط أنابيب النفط (كاز ترانس أويل)، كما استقال ديماش دوسانوف، زوج الابنة الصغرى، علية، من نفس المنصب بالشركة المشغلة لخطوط أنابيب الغاز الطبيعي (كازاك غاز).

يسعى توكاييف لخلق ائتلاف واسع حوله يضمّ مختلف القوى

متابعة

مفاوضات فيينا: إيران تتحدث عن «تقدّم»

تحدّثت إيران عن حصول «تقدم» في مفاوضات فيينا، وسط حالة من الترقّب للمرحلة المقبلة من التفاوض ومصير الاتفاق بحدّ ذاته

تستمرّ مفاوضات الملف النووي الإيراني في فيينا وسط حالة من الترقّب حول مصير الاتفاق بحدّ ذاته أو إمكانية الخروج باتفاق مؤقت. وحول التطورات الأخيرة، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية «إرنا»، عن مصدر إيراني مطلع، أن الكثير من نقاط الخلاف في مفاوضات رفع الحظر بقيتا قد عولجت، فيما تتباحث الوفود حالياً حول سبل تنفيذ الاتفاق المحتمل. وأضاف المصدر أن المفاوضات جارية حالياً حول القضايا الصعبة، وكيفية صياغة القضايا التي تم الاتفاق على مبادئها إلى عبارات وإدراجها في الوثيقة. وقال: تمت معالجة الكثير من الأقواس ذات الصلة بالحظر والقضايا النووية، والعمل جارٍ حالياً بشكل متزايد على الملحق الثالث حول التنفيذ والتسلسل للاتفاق المحتمل.

وبشأن «التسلسل»، أوضح المصدر أن هذه المسألة تتمثل بالخطوات التي ينبغي أن تتخذها إيران والولايات المتحدة من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق عام 2015، معتبراً «هذه الإجراءات بحاجة إلى التحقق منها». وأضاف: نحن نناقش التفاصيل، وهذا الجزء هو الأصعب والأطول في المفاوضات، لكنه ضروري تماماً للوصول إلى هدفنا.

من جهته، أكد عضو هيئة رئاسة مجلس الشورى الإسلامي علي رضا سليمي أن إيران لا تسعى لاتفاق مؤقت مع الغرب في مفاوضات فيينا، وهذا الأمر غير مطروح على جدول أعمالها. وفي تصريحات لوكالة أنباء «فارس»، أشار سليمي إلى بعض الشائعات التي تحدثت عن أن إيران تسعى إلى اتفاق مؤقت في مفاوضات فيينا، قائلاً: «الاتفاق المؤقت في المفاوضات هو خدعة، والجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تسعى إلى اتفاق مؤقت في مفاوضاتها مع الدول الغربية». وأضاف: في الاتفاق المؤقت لا يمكن أخذ أي ضمانات من الطرف الآخر، وهذا النموذج من الاتفاق لا يمكنه أن يضمن تحقيق مطالبنا.

وكانت مصادر مطلعة قد كشفت لـ«العربي الجديد»، مساء الجمعة، أن رؤساء الوفود عادوا إلى بلادهم للتشاور، مشيرة إلى أن الوفود ستعود إلى فيينا بعد أيام. وأكدت المصادر أن المباحثات لن تتوقف وستستمر على مستوى لجان الخبراء، على أن يعود كبار المفاوضين إلى فيينا «بعد أيام» لاستكمال المفاوضات. وأضافت أن رؤساء الوفود سيحملون معهم إلى العواصم ورقة «تفاهمات» حول بعض القضايا للتشاور بشأنها، من دون الكشف عن طبيعة هذه التفاهمات والقضايا التي جرى التفاهم بشأنها. وأوضحت المصادر أن رؤساء الوفود سيتشاورون أيضاً بشأن «حلول أكثر جدية»، طُرحت خلال الأيام الأخيرة، بشأن القضايا الأكثر أهمية.

بدوره، أعلن التلفزيون الإيراني أن رؤساء الوفود سيمكثون في العواصم للتشاور «يومين» فقط. وأضاف المصدر أن رؤساء الوفود الإيرانية والأوروبية يعودون إلى بلدانهم. ويشار إلى أن المفاوضين الصيني والروسي هما مندوبا بلديهما الدائمين لدى المنظمات الدولية في فيينا.

وأتى الإعلان عن عودة المفاوضين غداة تأكيد وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل أن أجواء المباحثات باتت «أفضل» مما كانت عليه قبل نهاية 2021، متحدثاً عن «احتمال» التوصل إلى تفاهم «في الأسابيع المقبلة». وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده اعتبر، يوم الاثنين الماضي، أن التقدم يعود لجهود «من كل الأطراف». كما عكست تصريحات وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، في الآونة الأخيرة، تحقيق تقدم، وإن اعتبر أن هذه المباحثات تبقى «بطيئة جداً». وحذّر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، يوم الخميس الماضي، من تبقي «بضعة أسابيع» لإنقاذ الاتفاق النووي، مؤكداً أنّ بلاده «مستعدّة» للجوء إلى «خيارات أخرى» بحال فشل المفاوضات في فيينا.

من جهتها، أكدت الصين مجدداً معارضتها العقوبات الأميركية أحادية الجانب على إيران، وذلك مع إعلان وزيري الخارجية الصيني وانغ يي والإيراني حسين أمير عبد اللهيان تدشين اتفاقية تعاون مدتها 25 عاماً، تهدف لتعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية بين البلدين. وفي اجتماع عُقد مساء أول من أمس الجمعة في مدينة ووشي بإقليم جيانغسو بالصين، دعم وزير الخارجية الصيني وانغ يي جهود إحياء الاتفاق النووي المبرم في 2015 بين إيران والقوى العالمية. ويقضي هذا الاتفاق برفع العقوبات الدولية المفروضة على طهران مقابل الحد من أنشطة تخصيب اليورانيوم، الأمر الذي يصعّب تطوير أسلحة نووية وإن كانت طهران تنفي عزمها فعل ذلك. وقال وانغ إن الصين تدعم بقوة استئناف المفاوضات المتعلقة بالاتفاق النووي، لكنه أوضح أن الصين تعارض بشدة العقوبات أحادية الجانب على إيران، والتلاعب السياسي من خلال مواضيع تشمل حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية لإيران ولدول أخرى بالمنطقة.

وأبرمت الصين وإيران، وتخضع كلاهما لعقوبات أميركية، اتفاقية تعاون مدتها 25 عاماً في مارس/آذار الماضي، لتنضم إيران إلى مبادرة الحزام والطريق الصينية، وهي خطة بنية تحتية بمليارات الدولارات، من المقرر أن تمتد من شرق آسيا حتى أوروبا. ويهدف المشروع إلى توسيع نفوذ الصين الاقتصادي والسياسي، وقد أثار مخاوف في الولايات المتحدة وغيرها. وذكر البيان الموجز لوزارة الخارجية أن الاتفاق سيعمق التعاون الصيني الإيراني في مجالات الطاقة والبنية التحتية والزراعة والرعاية الصحية والثقافة والأمن الإلكتروني، فضلاً عن التعاون مع بلدان أخرى. والتقى وانغ في الأسبوع الماضي مع عدد من نظرائه في بلدان خليجية عربية تشعر بالقلق من التهديد المحتمل من إيران، وقال أيضاً إن بلده يأمل في تأسيس آلية حوار مع دول الخليج لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي.

(العربي الجديد، رويترز)

مصدر إيراني: عولج الكثير من نقاط الخلاف حول رفع الحظر

كبير المفاوضين الإيرانيين علي باقري كني في فيينا (اليكس هالدا/فرانس برس)

شرق غرب

اليابان: طعن 3 أشخاص أمام جامعة

تعرّض 3 أشخاص للطعن أمام مبنى جامعة طوكيو العريقة، أمس السبت، قبيل بدء امتحانات دخول الكلية على المستوى الوطني. وأفادت الشرطة بأنها أوقفت طالباً ثانوياً مُتهماً بتنفيذ الهجوم. وذكرت أنّ المصابين هم شاب في الـ18 من العمر، وشابة في الـ17 ورجل يبلغ 72 عاماً. وأكد متحدث باسم الشرطة توقيف طالب بتهمة طعن الثلاثة من الخلف بقصد القتل.

(فرانس برس)

واشنطن تواجه التهديدات الانتخابية بخطوة استخباراتية

عيّنت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، مساء الجمعة، المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه»، جيفري ويتشمان، لتنسيق استجابة مجتمع الاستخبارات لتهديدات الانتخابات المتوقعة من روسيا والصين والخصوم الآخرين. وقالت نيكول دي هاي، المتحدثة باسم مديرة المخابرات الوطنية أفريل هاينز (الصورة)، إنّ ويتشمان عيّن مديراً تنفيذياً للتهديدات الانتخابية، وسبق أن عمل في وكالة المخابرات المركزية لأكثر من 30 عاماً.

(أسوشييتد برس)

صدام كوسوفي ـ صربي بسبب استفتاء

أعلنت شرطة كوسوفو، أمس السبت، أنّها منعت دخول وثائق أرسلتها صربيا للسماح للأقلية الصربية العرقية بالمشاركة في استفتاء تجريه بلغراد. وأفاد بيان للشرطة بأنه تم إيقاف سيارة وشاحتين عند نقطة عبور ميردار الحدودية مع صربيا في اليوم السابق. وصودرت الشاحنات بينما أعيد ستة من ركابها. وتجري صربيا، اليوم الأحد، استفتاء على تعديلات لتعزيز استقلال القضاء، كجزء من الإصلاحات اللازمة للبلاد للاقتراب من عضوية الاتحاد الأوروبي.

(أسوشييتد برس)

بريطانيا: العمّال يتقدم على المحافظين

أدت فضيحة تتعلق بسلوك رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة) خلال العزل العام بسبب كورونا، إلى تقدم حزب العمال المعارض بفارق 10 نقاط على حزب المحافظين الحاكم، حسبما أظهر استطلاع جديد للرأي نُشر، مساء الجمعة. وأفاد مركز «سافانتا كومريس» لاستطلاعات الرأي العام، بأن دراسة شملت 2151 من البالغين يومي الخميس والجمعة الماضيين، أضافت لحزب العمال 5 نقاط ليرتفع معدل التأييد له إلى 42 في المائة من الأصوات، فيما خصمت نقطة من المحافظين ليعود الحزب مزيداً للوراء عند معدل 32 في المائة.

(رويترز)

كوريا الشمالية: تجربة صاروخية جديدة

أطلقت كوريا الشمالية، مساء أول من أمس الجمعة، صاروخين قصيري المدى من قطار، حسبما أفادت وسائل إعلام رسمية، أمس السبت، في ثالث تجربة أسلحة منذ بداية العام رغم العقوبات الأميركية الجديدة. وذكرت وكالة الأنباء الرسمية الكورية الشمالية، أنّ التجارب أجريت «للتحقق وتقييم التحكم بإجراءات عمل فوج السكك الحديد».

(فرانس برس)

شهد ريف دير الزور الشرقي تظاهرات شعبية أمس السبت طالبت بخروج المليشيات الإيرانية من سبع قرى تحتلها، مذكّرة بخطر هذا الوجود. لكن الأهمية الاستراتيجية لهذه القرى بالنسبة لطهران تجعل من الصعب توقع خروج الإيرانيين منها

تظاهرات في شرق الفرات

دير الزور تتحرك ضد الإيرانيين

أمين العاصي

يحاول أكثر من 50 ألف نازح سوري استعادة قراهم ومنازلهم التي تسيطر عليها مليشيات إيرانية في ريف دير الزور الشرقي، شمال نهر الفرات، في المنطقة التي باتت تُعرف بشرق الفرات، وتخضع معظمها لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) المدعومة من التحالف الدولي ضد الإرهاب. وخرج، أمس السبت، أبناء سبع قرى قد هُجروا من بيوتهم، في تظاهرة حاشدة في بلدة العزبة، في ريف دير الزور الشرقي، للمطالبة بخروج المليشيات الإيرانية من قراهم، في خطوة تعيد الأوضاع في هذه القرى إلى واجهة مشهد المحافظة التي تتقاسم السيطرة عليها العديد من الأطراف الفاعلة في الملف السوري.

ونشرت شبكات إخبارية محلية مقاطع فيديو تظهر جانباً من هذه التظاهرة التي توجهت إلى قاعدة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في حقل كونيكو للغاز، لمطالبة التحالف بمساندة الأهالي لطرد المليشيات الإيرانية، وإعادة المهجرين إلى قراهم وإنهاء معاناة النازحين. كما نشرت مقاطع أظهرت عربات عسكرية للتحالف الدولي وسط المتظاهرين. وأوضحت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أن القرى التي تسيطر عليها المليشيات الإيرانية شمال نهر الفرات، هي: حطلة، الزغيّر، مرّاط، الحسينية، مظلوم، طابية جزيرة، وخشام.

وأشارت المصادر إلى أنّ سكان هذه القرى نزحوا إلى مناطق تحت سيطرة «قسد»، خشية قيام قوات النظام السوري بتنفيذ عمليات انتقامية بحقهم، بعد استعادة القرى السبع من تنظيم «داعش» أواخر عام 2017. ولفتت المصادر إلى أنّ الشعارات التي رفعت في التظاهرة «تدعو كلّها إلى خروج الإيرانيين، ليس من هذه القرى فحسب، بل من سورية كلّها». وقالت المصادر إنّ المليشيات الإيرانية «تعبث بهوية محافظة دير الزور بأكملها»، مضيفة: «إنهم (الإيرانيين) يحاولون، ترهيباً وترغيباً، فرض عقيدة دينية طارئة على الناس».

وتعليقاً على هذا الحراك، لفت الباحث السياسي فراس علاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّ للقرى السبع «أهمية كبيرة، كونها تقع على المدخل الشمالي من مدينة دير الزور مركز المحافظة»، مشيراً أيضاً إلى قربها من حقل كونيكو للغاز الذي تسيطر عليه قوات أميركية. ورأى علاوي أنّ قوات «قسد»، وإن كانت لا تحرك النازحين عن هذه القرى للخروج بتظاهرات مطالبة بطرد النظام والإيرانيين منها، لكنها لا تمنعهم من التظاهر، مبيناً أنّ هذه القرى «تعتبر رأس حربة لأي محاولة تقدم مستقبلية للسيطرة على المنطقة، سواء من قبل الروس أو النظام

تُتهم إيران بمحاولة العبث بهوية دير الزور (لؤي بشارة/فرانس برس)

> «قسد» لا تمنع النازحين من التظاهر ضد الوجود الإيراني

والإيرانيين، وقد حدثت محاولات سابقة للتقدم لكنها فشلت جميعها بسبب الوجود الأميركي». وذكّر الباحث بأنّ هذه القرى السبع «استراتيجية للإيرانيين» الذين «لن يخرجوا منها بسبب تظاهرات، على الرغم من أهمية ما يقوم به الأهالي للتذكير بحقهم في العودة إلى منازلهم» بحسب رأيه.

وسبقت التظاهرات في ريف دير الزور تظاهرات أخرى كانت خرجت في بلدات تحت سيطرة «قسد» في محافظة الرقة غربي دير الزور، لأسباب تتعلق بتردّي الحالة المعيشية. لكنّ مصادر مطلعة في دمشق، أكدت لـ«العربي الجديد» أنّ الأجهزة الأمنية التابعة للنظام طلبت من وجهاء عشائر مقيمين في العاصمة تحريك الموالين للنظام في بعض المناطق في شرق الفرات للضغط على «قسد».

وشرح الناشط الإعلامي أبو عمر البوكمالي، الموجود في ريف دير الزور الشرقي، لـ«العربي الجديد»، أن تنظيم «داعش» الذي كان قد سيطر على أغلب محافظة دير الزور في عام 2014 «قام بتسليم القرى السبع لقوات النظام والمليشيات الإيرانية قبل أن تصل قسد إليها»، مؤكداً «عدم حصول مواجهات (بين داعش وقوات النظام والمليشيات الداعمة لها)، بل تسليم واضح».

وأوضح البوكمالي أنّ المليشيات الإيرانية تسيطر على كامل ريف دير الزور جنوب نهر الفرات، أو يُعرف محلياً بـ«الشامية»، مشيراً إلى أنّ 40 بلدة ومئات القرى تقع تحت سيطرة هذه المليشيات أو مليشيات تابعة للنظام، من البوكمال على الحدود السورية العراقية شرقاً، إلى منطقة التبني غرباً عند الحدود الإدارية بين دير الزور والرقة.

وأكد الناشط الإعلامي أنّ السيطرة الإيرانية كاملة على مدينة البوكمال وريفها جنوب النهر، بدءاً من بلدة الصالحية غرباً وحتى الحدود السورية العراقية، معتبراً أنّ هذه المنطقة التي تضم 11 قرية كبيرة وقرى صغيرة «هي معقل المليشيات الإيرانية الأبرز والأهم» في المنطقة. وبيّن البوكمالي أنّ هناك نفوذاً مختلطاً بين الروس والإيرانيين في ريف دير الزور الغربي، في بلدات المسرب والتبني وعياش والبغيلية، مشيراً إلى أنّ مدينة الميادين وقلعة الرحبة ومزارع عين علي والبوكمال هي منطقة نفوذ إيراني بلا منافس، موضحاً أنّ أبرز المليشيات الإيرانية الموجودة في هذه المنطقة هي: ألوية «فاطميون» و«زينبيون» و«أبو الفضل العباس». أما عن عدد السكّان الذين لا يزالون يعيشون في ريف دير الزور، فأشار البوكمالي إلى أنهم كانوا يبلغون أكثر من مليون نسمة قبل عام 2011، موضحاً أنّ عددهم اليوم لا يتجاوز 200 ألف نسمة في القرى والبلدات التي تقع تحت سيطرة المليشيات الإيرانية.

وتضم محافظة دير الزور، ثاني أكبر المحافظات السورية مساحة (33 ألف كيلومتر مربع)، أغلب الفاعلين في الملف السوري، كالإيرانيين والروس والأميركيين والنظام وقوات «قسد» وتنظيم «داعش». وتخوض هذه الأطراف صراعاً على المحافظة التي تضم كبريات حقول وآبار النفط والغاز في سورية. وتتواجد القوات الأميركية في ريف دير الزور الشرقي، حيث تحرس حقول النفط من قواعد لها، خصوصاً في حقل العمر، وهو أكبر وأهم حقول النفط في سورية، وحقل كونيكو للغاز، وحقل التنك، فيما يتواجد الروس في مدينة دير الزور وفي مطارها العسكري، وفي بعض المناطق في ريفها الغربي. وللنظام وجود رمزي وخدمي في مدينة دير الزور، بينما الحضور الإيراني طاغ في المنطقة الممتدة من مدينتي الميادين التي تضم مركزاً ثقافياً ينشط في نشر التشيّع بين السكان، إلى مدينة البوكمال على الحدود السورية العراقية.

من جهته، ينشط تنظيم «داعش» في بادية المحافظة مترامية الأطراف، وينفذ عمليات تصل أحياناً إلى عمق المناطق الخاضعة للمليشيات الإيرانية. أما «قسد»، فتسيطر على جلّ ريف دير الزور شرقي نهر الفرات، والذي يتصل جغرافياً مع ريف الرقة الشرقي.

انفجار يهز عفرين

هزّ انفجار عنيف ظهر أمس السبت مدينة عفرين شمال غربي سورية، ما تسبب في وقوع قتلى وجرحى. وذكر مراسل «العربي الجديد» أن الانفجار وقع داخل أحد مقرات فصائل المعارضة في ناحية جنديرس الخاضعة لسيطرة «الجيش الوطني» المعارض، ما تسبب بوقوع ضحايا، بينهم مدنيون، فضلاً عن تضرر عدد من المنازل في المنطقة. وجاء ذلك بعد يومين من سلسلة تفجيرات شهدتها مناطق سيطرة «الجيش الوطني» في شمالي سورية، طاول أحدها عفرين الخميس الماضي.

ميانمار

اتهامات جديدة للرئيسة المسجونة

> وجّه انقلابيو ميانمار تهماً قضائية جديدة، ضد الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي، في سياق المحاكمات المستمرة ضدها، والتي قد تسجن بسببها عقوداً طويلة

وجّهت محكمة عسكرية في ميانمار، أمس السبت، اتهامات جديدة بالفساد للزعيمة السابقة أونغ سان سو تشي، المحكوم عليها أصلاً بالسجن ست سنوات، حسب ما كشفت مصادر مطّلعة. ووُجّهت خمسة اتهامات جديدة بالفساد، أول من أمس الجمعة، لأونغ سان سو تشي الحائزة جائزة نوبل للسلام في عام 1991، وفق المصادر. وبحسب وسائل الإعلام التي يسيطر عليها النظام العسكري، فإن الزعيمة السابقة للبلاد متّهمة بالتسبب في خسارة مالية لميانمار، من خلال انتهاك الشروط الخاصة باستئجار وشراء مروحيات. كما وُجهت للرئيس السابق وين مينت الاتهامات نفسها، حسب المصادر. ولم ترد المجموعة العسكرية الحاكمة على الفور على طلب للتعليق على المعلومات.

وتخضع أونغ سان سو تشي للإقامة الجبريّة منذ انقلاب الأول من فبراير/شباط 2021، الذي طوى صفحة مرحلة ديمقراطية استمرت عشر سنوات تلت نصف قرن من حكم عسكري. ووجهت إلى أونغ سان سو تشي (76 عاماً) تهمة الفتنة والفساد والتحريض على الاضطرابات العامة وتزوير الانتخابات، مرات عدة في الأشهر الأخيرة. وحُكم عليها بالسجن ستّ سنوات في الأسابيع الأخيرة في إطار إحدى القضايا الكثيرة الملاحقة في إطارها، وقد تتعرّض في ختامها لعقوبة السجن لعقود. وتمضي أونغ سان سو تشي العقوبة الأولى في مكان احتجازها من دون أي اتصال بالعالم الخارجي منذ توقيفها قبل سنة تقريباً. وتقتصر اتصالاتها بالخارج على اجتماعات مقتضبة مع محاميها، الذين يُحظر عليهم التحدث إلى الإعلام والمنظمات الدولية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس للصحافيين أخيراً، إن «اعتقال أونغ سان سو تشي واتهامها وإصدار حكم جائر بحقها من جانب النظام العسكري في ميانمار يشكّل إهانة للعدالة ولدولة القانون». وأعربت اللجنة النرويجية المانحة لجوائز نوبل من جهتها عن «قلق عميق إزاء وضع» الزعيمة السابقة. وسبق أن صدرت أحكام طويلة على مقربين عدة من الزعيمة المدنية السابقة للبلاد. فحكم على وزير سابق بالسجن 75 عاماً وعلى أحد معاونيها 20 عاماً، فيما انتقل آخرون للإقامة خارج البلاد بعد نفيهم أو باتوا يعيشون في الخفاء.

وأغرق الانقلاب البلاد في الفوضى. وقتلت قوات الأمن منذ ذلك الحين أكثر من 1400 مدني، فيما بدأت مجموعات شعبية كفاحاً مسلّحاً في أرجاء ميانمار. وأطيح حزب سو تشي في انقلاب عسكري بعد اتهامات تزوير في انتخابات 2020، التي هُزم فيها حزب سياسي مقرب من الجنرالات وفاز فيها بفارق كبير حزب «الرابطة الوطنية من اجل الديمقراطية» بزعامة سو تشي. وفي الأول من أغسطس/آب الماضي، وعد الجنرال مين أونغ هلاينغ بإجراء الانتخابات بحلول أغسطس/آب 2023.

من جهته، قال رئيس وزراء سنغافورة لي هسين لونغ، إنه لا بد أن تستمر رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) في استبعاد المجلس العسكري في ميانمار من اجتماعاتها، إلى أن يتعاون بشأن خطط سلام متفق عليها. وذكرت وزارة الخارجية السنغافورية، أمس السبت، أن لي حث في مكالمة فيديو، أول من أمس الجمعة، كمبوديا، الرئيس الجديد لآسيان، على التواصل مع جميع الأطراف في نزاع ميانمار. وقال لي لنظيره الكمبودي هون سين، إنه لا بد أن تواصل آسيان دعوة ممثل غير سياسي من ميانمار لحضور اجتماعاتها، وأن أي قرار لتغيير ذلك «يجب أن يستند إلى حقائق جديدة».

وتأتي تصريحاته في أعقاب زيارة مثيرة للجدل قام بها هون سين الأسبوع الماضي إلى ميانمار، ملتقياً هلاينغ، رئيس الحكومة العسكرية الذي استبعدته آسيان من قمة زعمائها، لتقاعسه عن تنفيذ الخطة المؤلفة من خمس نقاط لإنهاء العمليات العدائية والسماح بإجراء حوار بعد انقلاب العام الماضي. وقال لي لهون سين إن أي تواصل مع ميانمار يجب أن يضم «جميع الأطراف المعنية»، بما في ذلك الحزب الحاكم المخلوع بزعامة أونغ سان سو تشي. وأجلت كمبوديا، يوم الأربعاء الماضي، الاجتماع الافتتاحي لرئاستها لآسيان، المقرر عقده الاسبوع المقبل لأنّ بعض وزراء الخارجية أبلغوا عن «صعوبات» في الحضور.

(رويترز، فرانس برس)

■ بعد 2003 زادت هجرة الشباب من العراق، وكأن النظام يدفعهم دفعاً إلى الخروج من البلاد. ومن لم يهاجر عمد النظام إلى إفساده بالمخدرات والموبقات أو الذهاب للانتماء إلى المليشيات أو المجاميع الإرهابية. الشباب في كلّ مجتمع هم الشريحة التي تبني الأوطان، وحينما تخسرها تتخلف تلك الأوطان كثيراً.

■ بالمفهوم المالي المنطقي، تدخل مصرف لبنان وباع الدولار على سعر حدده، وهو وإن عاد بعد حين ليشتريه على سعر مرتفع... في الواقع، إنّ من يخسر هو الليرة اللبنانية صعوداً ونزولاً، ويبقى أنّ الترات ماشي والتدهور مستمر ما دام الأفق السياسي مقفلاً على كل المعالجات.

■ اثنان لم يعد لهما قيمة، الليرة اللبنانية والمواطن... مجرد أرقام! هنيئاً لكم يا أصحاب الفخامة السعادة ويا سادة... جهنم!

■ الحرب الإعلامية أخطر حرب، وعي الجيل هاد بتتخيلوش قديش خطير وبأثر على إسرائيل، خوفها إنّه تنتشر قضية النقب مثل قضية حيّ الشيخ جرّاح وحرب غزة، فلازم نضل ننشر ونعرف الجميع شو بصير للنقب، لإنه حرفياً اللي بصير خطير جداً جداً، النقب بشكّل مساحة كثير كبيرة من فلسطين #انقذوا_النقب

■ حراك حيّ الشيخ جراح هبّة فلسطينيي 1948 خلال معركة #سيف_القدس والآن النقب، مؤشرات مخيفة للكيان الصهيوني. وبشائر أمل لأصحاب الأرض والحق. الأرض تعرف أهلها، وأهلها يعرفونها، ولا مكان للمحتلين الغرباء ولو طال الزمن. لمن يقرأ المؤشرات استراتيجياً..!!

■ في 17 ديسمبر حرق #البوعزيزي نفسه، في 4 يناير توفي البوعزيزي متأثراً بإصابته، في 14 يناير #بن_علي_هرب لكن #تونس بقيت تُقاتل... وابتُليَت بقيس سعيد. هل يليق بثورة الياسمين أن ينتهي بها المطاف بشعبوي، انقلابي، مهووس سُلطَة!! #قيس_سعيد_إرحل

■ هذا كان في عهد الديمقراطية، وكيف الأمن يسيطر على أعصابه. لكنّ القوات الأمنية اليوم تقمع من كانوا يدافعون عن كرامتهم قبل انقلاب 25 يوليو. يجب على كل أمني أن يفهم أنه جزء من المجتمع كمواطن، وأنه ليس عبداً للدكتاتور، وأن مستقبل البلاد مع الأحرار ودولة المؤسسات. #يسقط_قيس_سعيد